النص القرآني في الاستدلال النحوي

"أوضح المسالك" أنموذجًا

دراسة نقدية

بقلم الدكتور

طارق محمود محمد محمود

دكتوراه النحو والصرف

كلية دار العلوم جامعة القاهرة

الملخص باللغة العربية

أقصد بالنص القرآني ، النص المحتج به على القواعد التي وضعها النحاة لضبط الكلام العربي ، وهو ما ذكره الإمام جلال الدين السيوطي في باب السماع ، فقال : "ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى .... أما القرآن ، فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا ، أم أحادا أم شاذا " (الاقتراح ص٧٤ قرأه وعلق عليه د. محمود سليمان ياقوت ١٤٢٦ / ٢٠٠٦ دار المعرفة الجامعية)

ولقد لمست طيلة عملي بالتدريس الجامعي أن كتب القواعد خاصة التي بيدي طلابنا، لا تعتني اعتناء كافيا بالنص القرآني (تمثيلا واستشهاد واحتجاجا) حتى تمثل لي هذا السلوك ظاهرة متكاملة تحتاج إلى دراسة مفردة ، لتسليط الضوء ومحاولة تدارك هذا القصور في كتبنا ، حتى يشب الناشئة على قواعد اكتمل لها دليلها من القرآن والحديث، وما صحت من كلام العرب .

وقد جعلت هذه الدراسة في مرجع لا تجد معهدا أو جامعة من الجامعات العربية إلا كان مرجعها الأصيل ، ذلك هو كتاب (أوضح المسالك لأبن هشام الأنصاري) إضافة إلى ما تعارف عليه المشتغلون بقواعد العربية من كون ابن هشام أكثر النحاة عناية بالنص القرآني ،

وقد حاولت في البحث رصد مظاهر هذه الظاهرة في التعامل مع النص القرآني ، فجاءت في ثلاثة أنواع :

(١) الاعتماد على المثال المصنوع مع وجوه في النص القرآني
(٢) الاحتجاج بالشعر مع وجود الشاهد في النص القرآني
(٣) ترك الاعتماد على النص القرآني في الترجيح حال الخلاف .

وقد درست هذه الأنواع الثلاثة في كتب القواعد ، ودللت عليه من كتب النحاة بما يثبتها إثباتا قاطعا .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

مذ يوم أن صارت العربية تخصصا ونحن نتدارس بل نتناقل خبرا جُعِلَ لنا ـ وصيرناه لغيرنا ـ خبرا من قبيل المتواتر الذي لا يصح لناقليه اتفاق على كذب أو الوقع في سهو أو خطأ ، ذلك الخبر ، هو أن نحاة العربية منذ عمل أبي الأسود الدؤلي ما هبوا لصناعة قواعد النحو واستنباط ضوابطه إلا حفظا لنص القرآن العظيم ، وأنهم لم يبذلوا ما بذلوا من جهد وعناء إلا غَيْرَةً عليه ، وصيانةً له من اللحن المُزري بروعته وفصاحته ، المُغير لأحكامه وشريعته ، بل إن هذا الخبر يرسخ في عدد من رواياته المختلفة أنَّ المحرك لهذا العمل ــ صناعة القواعد ـ لحنٌ في نص آية من آياته تلاها قارئ، وأنكرها سامع أدت إلى كل هذا الصنيع ![1]

ذلك الخبر الذي أضحى عند كثيرٍ من المشتغلين بعلم العربية يقينا ، لا يقبل نقاشا أو ترددا في قبوله ؛ لم يقتصر تداوله على قاعات الدرس التي جلسنا إلى مَنْ نتلقى عنهم مبادئ هذا العلم الشريف ، بل أضحى خبرا مطبوعا منشورا في كتب كبار القوم وشيوخهم ، فأضحى شائعا لديهم ظاهرا في كتبهم ، فالدكتور شوقي ضيف يذكر سبب وضع النحو ، فيقول :" يمكن أن نرد أسباب وضع النحو العربي إلى بواعث مختلفة ، ، منها الديني ومنها غير الديني ، أما البواعث الدينية فترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحا سليما إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة ..."[2]

---

[1] سير أعلام النبلاء ، للذهبي ج٤ ص٨٣ تحقيق / شعيب الأرناؤوط ومحمد العرقسوسي الطبعة التاسعة ببيروت مؤسسة الرسالة١٤١٣

[2] المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ص١١ الطبعة السابعة دار المعارف ، د.ت

ويقول الدكتور عفيف دمشقية :" إن أهم البواعث على الاشتغال بالعربية عامة ، وبالنحو بمعناه الوظيفي خاصة كان صون القرآن من اللحن "[١] ويقول د. محمد سمير نجيب اللبدي :"... وعليه فإن العوامل التي دعت إلى وضع النحو تتلخص في عامل واحد وهو : اختلاط العجم بالعرب وانصهار الفريقين ، وتأثر كل منهما بالأخر تأثرا انعكس أول ما انعكس على اللسان العربي بحيث سبب فيه انحرافا بينًا ترتب عليه سقطات ولحنات كثيرة من عامة الناس ... ولم يكن هذا الانحراف اللساني ليقتصر على الكلام العادي بل تجاوزه إلى القرآن الكريم مما أفزع العلماء والولاة ، مما جعلهم يخشون من تحريف قد يزداد مع العصور ، هذا العامل خاصة هو السبب المباشر والرئيسي في وضع علم النحو ونشأته "[٢]، والدكتورة خديجة الحديثي تبالغ في توصيف ذلك مبالغة واضحة فتقول :" أدرك النحاة قديما قيمة القرآن وعلو منزلته ، فاحتجوا بألفاظه وأساليبه ، وبنوا عليه قواعدهم وأصولهم اللغوية والنحوية والصرفية "[٣] والحديث نفسه والعامل ذاته تكرر بالعبارات نفسها عند غير هؤلاء[٤]

كل ذلك وغيره أكد ويؤكد لِلْعَجِلِ بادي النظر أن النحاة هبوا لصناعة النحو صيانة للكتاب وحرصا عليه ، وأن خبر ذلك لا يَرِدُ عليه شك ولا ريب ، غير أن المعايشة الطويلة لنحاة العربية والملاحظة الدائمة لعباراتهم وتعبيراتهم في تناولهم النص القرآني ، ووصفهم القراء بعبارات دالة على قدحهم ، ووسمهم بما يجرح أمانتهم وحفظهم

---

[١] المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي د. عفيف دمشقية ص٥١ الطبعة الأولى معهد الإنماء العربي ـ بيروت ١٩٧٨

[٢] أثر القرآن والقراءات في النحو العربي د. محمد سمير نجيب اللبدي ص٢٩ الطبعة الأولى ـ دار الكتب الثقافية الكويت ، ١٣٩٨ـ ١٩٧٨

[٣] موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص١٤ ، دار الرشيد للنشر، بغداد العراق ١٩٨١

[٤] مراحل تطور الدرس النحوي د. عبد الله الخثران ص٢٨ دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ١٩٩٣ ـ ١٤١٣ ... ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة الشيخ محمد الطنطاوي ص الطبعة الثانية ، والحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي د. عبد العال سالم مكرم ص مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤١٣ ـ ١٩٩٣ ، و تأريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف ص١١ دار المعارف

ودقتهم ، جعل مراجعة هذا المنطلق ضرورة لا مناص منها ، ومناقشة هذا السبب وتحليله غاية لا غناء للبحث النحوي عنها ، يقوي تلك الغاية التي أسعى جاهدا في دراستها ذلك الخلاف الحادث بين الراسخين في علم القواعد ، المشتغلين بقضاياه إثباتا للتشكيك أو نفيا له، فقد أشار إلى التشكيك في هذه الغاية التي قيل أن النحاة انطلقوا منها ثقات لا يرتاب عاقل في حسن تقديرهم ، وفي سعة إدراكهم .

فالدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني ينكر أن يكون منطلق النحاة في تقعيد القواعد صيانة الكتاب ، فيقول :" وهل حقا كان النحاة يقعدون لنصوص القرآن أو على الأقل في حضورها كما يحلو لفريق من الأقدمين والمحدثين أن يلحوا على تأكيد ذلك، وكيف تستقيم صحة ذلك مع وصفهم قراء من أمثال أبي عمرو وحمزة وابن عامر ، وابن كثير ونافع وشيخه أبي جعفر وحفص وعاصم ومجاهد والكسائي وخلف ، وغيرهم باللحن والوهم والسهو والغلط والظن وعدم فهم العربية والجهل وضعف الرواية ، وضعف الأمانة ، ثم كيف تستقيم صحة هذا الزعم مع وصفهم القراءة القرآنية ـ رغم كونها سبعية ـ بأنها قراءة منكرة ومردودة ومرذولة ورديئة ومعيبة وقبيحة وخبيثة ؟! "[1] ، وليس ذلك عجيبا ، بل هو الواقع البين من تتبع موقف النحاة من النص القرآني عامة مذ البدايات الأولى لتدريسه أو التأليف فيه .

ويقول الدكتور عبد السلام حامد :" وموقف النحاة من القرآن من حيث الاستشهاد يتلخص في أنهم من الناحية النظرية كانوا يؤمنون بما قرره السيوطي من بعد وهو أن "كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءٌ أكان متواتراً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل (و) لو خالفته يحتج بها في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو (استحوذ) " وأما من الناحية العملية، فقد كان الأمر بخلاف ذلك؛ إذ إن معظمهم لم يستخدموا القرآن في دراسة مسائل النحو، ولم يولوه ما هو حقيق به من الاستشهاد

[1] القاعدة النحوية دراسة تحليلية نقدية د. أحمد عبد العظيم عبد الغني ص٢٧ الطبعة الأولى دار الثقافة الجديدة .

والاحتجاج. والشواهد على ذلك كثيرة منها أن كتاب سيبويه ـ وهو قمة الدراسات السابقة عليه ودستور ما جاء بعده ـ فيه اعتماد يكاد يكون كاملاً على الشعر العربي القديم في الاستقراء وتقرير الأصول، وتغافل واضح عن آيات القرآن والشعر الإسلامي، ولا يزيد ما فيه من الآيات عن ثلاثمائة آية، ومعظمها يذكر بعد الشعر كأنما يساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد، وبناءً على هذا لا يُعَدّ من الغريب الزعم بأن " هذا الانصراف عن الاعتماد على النص القرآني في الاحتجاج قد شمل معظم النحاة تقريباً ... "[١]

ويتحدث الدكتور محمد عيد عن كتاب سيبويه فيذكر ما يدل على الإعراض عن النص القرآني فيقول :" ولقد أحصي ما فيه من آيات القرآن فلم تزد على ثلاثمائة أية لم يتخذ معظمها مصدرا للدراسة ، بل إنها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر "[٢] ومثله الدكتور عبد الجبار النايلة الذي يصور موقف سيبويه من النص القرآني ، فيقول :" فسيبويه في احتجاجه للقراءات أراد أن يجريها على مقاييس اللغة ومن هنا رأينا أنه كان لا يتحرج أن يصف كلا من القارئ والقراءة بالضعف ، لأنهما لم يتفقا مع ما انتهى إليه من قياس "[٣] ، وقد حاولتْ إحدى الباحثات دفع شبهة إعراض النحاة وعلى رأسهم سيبويه عن الاعتماد على النص القرآني في التقعيد فأتت بما يؤكد الشبهة ويقويها ، فقالت :" هل كان سيبويه يبحث في نحو اللغة العربية ليقعد لها قواعدها ،

---

[١] موقف النحو العربي من النص ، د. عبد السلام حامد ، موقع رابطة أدباء الشام تاريخ ٣/ نيسان / ٢٠١٠

[٢] الرواية والاستشهاد باللغة د. محمد عيد ص ١١٣ ، عالم الكتب القاهرة ١٩٧٦

[٣] الشواهد والاستشهاد في النحو العربي د. عبد الجبار النايلة ص٢٣٦ و٢٣٧ مطبعة الزهراء بغداد ط١ ١٣٦٩ ـ ١٩٧٦

ويوضح معالم مسيرتها أو كان يبحث في نحو القرآن ... نرى أن الآيات إنما جاءت لتدعيم النظرة النحوية لسيبويه التي استنبطها من كلام العرب "[١]

سَبَقَ إلى بيان ذلك كله بالنص عليه علامة عصره ابن حزم الأندلسي فيقول :" والعجيب ممن إن وجد لأعرابي جلف لفظا في شعر أو نثر جعله حجة في اللغة واحتج به على خصمه ، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات ، ولا بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو أفصح العرب ، وما في الضلال بعد هذا "[٢] ، ومثله فخر الدين الرازي قائلا :" فأنا شديد التعجب منهم ، فإنهم إذ جعلوا ورود البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها ، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها أولى "[٣] ثم جاء أبو حيان يرد على الزمخشري أوصافه التي وصف بها الإمام ابن عامر قائلا :" أعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت "[٤] ، وقريبا من ذلك ما ذكره الدكتور أحمد الجواري :" ... ولقد بلغ بعضهم في هذا المجال مبلغ الإيغال والغلو ، فحكموا على مواضع من آي القرآن بخروجها على نحو العربية "[٥] ، ويشخص الأستاذ سعيد الأفغاني في تعقبه للقضية موقف النحاة من النص القرآني فيقول :" "الحق أن النقد يجد في صف النحاة، وفي قواعد نحوهم ثغرًا عديدةً، ينفذ منها إلى الصميم، فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب، فيجمعون نتفًا نثريةً وشعريةً من هذه القبيلة، ومن تلك من أعرابي في الشمال إلى امرأة في الجنوب، ومن شعر لا يعرف قائله إلى جملة غير منسوبة،

---

[١] القراءات في الكتاب لسيبويه حتى باب المبدل من المبدل منه . توجيهها نحويا . نبيلة عبد الكريم سندي رسالة ماجستير ص٢٣جامعة أم القرى ـ كلية اللغة العربية

[٢] الإحكام في أصول الأحكام ، لأبي محمد علي بن حزم الظاهري ج٤ ص٣٦ مطبعة السعادة . القاهرة ١٣٤٥

[٣] تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير) فخر الدين الرازي ج٣ ص ١٩٤ دار الطباعة ، القاهرة ١٢٨٩

[٤] تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان ج٤ ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠

[٥] نحو القرآن ، د. أحمد عبد الستار الجواري ص٦و٧ المجمع العلمي العراقي ١٣٩٤ ـ ١٩٧٤

يجمعون هذه إلى أقوال معروفة مشهورة، ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع، ثم يسددون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطرادها في الكلام،حتى إذا أتت بعضهم قراءةٌ صحيحة السند تُخالف قاعدته القياسية، طعَن فيها، وإن كان قارئها أبلغَ وأعرب من كثيرٍ ممن يَحتج النحوي بكلامهم! فلا استقراؤه كامل أو كافٍ، ولا لشواهده التي استند إليها بعض ما للقراءات الصحيحة من القوة، ولا للغة التي تخضع للمقاييس التي ابتدعها"[١]

وعلى الرغم من وضوح الأقوال الدالة على موقف الكثيرين من كبار النحاة من قضية الشاهد القرآني ، من عده شاهدا مؤثرا في قضايا النحو العربي إجازة ومنعا ، إلا أن البعض يرفض ذلك ويرده ذاهبا أن النحاة لم يقصدوا طعنا في القرآن ولا ردا لقراءاته ، من ذلك ما يقوله د. محمد حسن عواد :"ولا يعول على ما نسب إلى بعض النحاة كالفراء والمبرد والمازني الزمخشري من طعن في بعض القراءات القرآنية ووصفها بالضعف أو الوهم أو الغلط أو اللحن أو الشذوذ أو نحو ذلك ..."[٢]ثم علل موقفه هذا بأسباب:

الأول : هذا الموقف لا يمثل النحاة جميعا ، إنما هو محصور في بعض النحاة...

الثاني : دافع نحاة آخرون عن القراءات القرآنية كأبي حيان الأندلسي ، وابن هشام الأنصاري وابن الطيب الفاسي وغيرهم ... الثالث : أن هذه الطعون تمثل أحرفا معدودة...[٣] . ولا ريب أن الأستاذ الباحث يهون من أمر المسألة تهوينا لا يليق بها ، ولا يناسب حجمها ، ولا يقدر تأثيرها في قواعد العربية ، وذلك لأن قوله : (أن ذلك

---

[١] في أصول النحو ، الأستاذ سعيد الأفغاني ص٣١ الناشر المكتب الإسلامي، سنة النشر ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

[٢] قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني د. محمد حسن عواد ص١٣٨ المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ـ المجلد السابع (١ـ أ) ١٤٣٢ ـ ٢٠١١

[٣]() المصدر السابق نفسه .

يمثل بعض النحاة لا النحاة جميعا) دون أن يبين أن النحاة الذين يقصدهم : هم النحاة الذين أسسوا لهذا العلم ووضعوا ضوابطهم وأصلوا أصوله ، وأثروا فيمن جاء بعدهم إلى يوم الناس هذا ، فَصُبِغَ النَّحْو والنحاة معا بما صاغوه وساروا على النهج الذي وضعوه ، واشتهرت آراؤهم بين الدارسين حتى أضحت هذه الآراء وتلك المناهج من الثوابت التي يصعب الاقتراب منها بله تغييرها ، وكذلك قوله :(أن بعض النحاة دافعوا عن القراءات) ومثل لقوله بابن هشام . وسوف أكثر النقل من كتب ابن هشام ـ بوصفه نموذجا يحتج به على عناية النحاة بالشاهد القرآني ـ مبينا جوانب إعراضه عن النص القرآني .

ثم نراه مهونا من خطر القضية فيقول :(إن هذه الحروف تمثل أحرفا معدودة)، وعلى الرغم من عدم دقة العبارة ، وضعف وفائها بوصف ما لحق بالقرآن الكريم في قراءاته المتواترة جميعا ، وما أصاب قـرَّاءه الثقات على ألسنة النحاة ، فإن ذلك لا يصح مبررا للتغاضي عن المنهج الذي لا يتفق وما للقرآن الكريم من قدسية في النفوس ، وما له من وسائل ضمنت صحة نقله بل تواتر نقله . ثم قرأت بحثا للدكتور سليمان يوسف خاطر عنوانه : منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ، فإذا به يرد على الدنيا كلها ويدفع رأي من تجرأ واستطاع أن ينبس ببنت شفة نقدا لمنهج النحاة في مسألة الاحتجاج بالشاهد القرآني ، فرد في فصله الثاني أراء جمع حاشد من الباحثين من أمثال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة والأستاذ سعيد الأفغاني والدكتور أحمد مكي الأنصاري والدكتور محمد عيد والدكتور عثمان الفكي بابكر والدكتور مهدي المخزومي والدكتورة خديجة الحديثي [1] .

هذه المواقف المتباينة إضافة إلى قناعة شخصية لدى الباحث عبرت عنها بعنوان هذا البحث ، كانت دافعا قويا إلى إعادة دراسة وتقييم موقف النحاة من مسألة موقفهم من النص القرآني بطريقة تعلو على التقييم النظري بين مثبت للإعراض ونافٍ

[1] منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته د. سليمان خاطر من ص٢٠٥ : ٢٢٩ نشر دار الرشد ...

له إلى محاولة إثبات ذلك الإعراض بقراءة فاحصة لطريقة تعامل النحاة مع النص القرآني تمثيلا واستشهادا وترجيحا لأتثبت من أمرين في غاية الخطورة :

الأول : الحكم على خبر النحو العربي وأنه ما صُنِعتْ قواعده ، وما نُسِجتْ ضوابطه إلا صيانة لنص القرآن الكريم من اللحن .

الثاني : بيان وجه الحق في هذه المنازعة بين من ينسب للنحاة إبعاد النص القرآني عمدا عن مجال الاحتجاج النحوي أو على الأقل إهماله ، وبين من لا يرون ذلك ويدفعون هذا القول بكافة السبل والوسائل .

أهداف البحث : يهدف بحثي هذا إلى تحقيق ما يأتي :

١ـ الوصول إلى نقطة حاسمة في موقف النحاة من النص القرآن تمثيلا واستشهادا وترجيحا .

٢ـ الدعوة المبنية على أدلة واضحة وبراهين ساطعة إلى إعادة النظر في ترتيب مصادر السماع ليكون القرآن الكريم هو أول ما يعتمد عليه في التقعيد النحوي

٣ ـ لفت أنظار المعنيين بالعربية إلى حاجة القواعد إلى نظرة شاملة يترتب عليها إعادة صياغتها بطريقة تتوافق مع الهدفين السابقين .

منهج البحث :

ستقوم منهجية هذه الدراسة تبعاً لما يأتي : ـ

(١) استخرجت نماذج من المسائل النحوية التي تمثل الإعراض عن الشاهد القرآني من كتب النحو خاصة أوضح المسالك لابن هشام ، إذ إن كتابه يعد مرجعا رئيسا للتدريس في الجامعات العربية عامة ، داعما ذلك بما استطعت نقله من المطولات التي عنيت بنسبة الآراء وبيان الخلاف بين النحويين . بحيث أنقل النص المقصود من كتب النحويين ، ذلك الذي يثبت جانبا من جوانب التعامل مع النص القرآني بحسب الخطة

التي يقوم عليها البحث ، ثم أقوم بالتعليق عليه مثبتا الشواهد القرآنية التي كان يجب على النحوي ذكرها والاستعانة بها ، ورغبة في الإيجاز ، فإني أذكر نصا واحدا لنحوي واحد ، وأشير لورود هذا النوع من التعامل في غيره من المصادر ، وقد ووقع اختيار نقلي خاصة المبحثين الأول والثاني على ابن هشام لما يشيع بين الدارسين من عنايته بالشاهد القرآني أكثر من غيره من النحاة ، ولا ريب أن إثبات الإعراض عند ابن هشام دليل ساطع عن وجود الظاهرة لدى البقية .

(٢) درست مسائل هذا البحث مرتبة بحسب ترتيب الأبواب في ألفية ابن مالك ، وذلك لشهرة هذا الترتيب بين الدارسين ، وقد اجتهدت في تتبع هذه الظاهرة في أبواب النحو ، ثم انتخبت منها ما يفي بما يتطلبه البحث .

(٣) في عرض المسألة والاستدراك عليها ، أقتصر في كل مسألة على عرض ما أراه خللا ، ثم أذكر التعقيب الذي يوضح الخلل ، ويبين للقارئ الفكرة التي يحاول الباحث إثباتها ، دون إطالة أو إسهاب في عرض جوانب فرعية أو ثانوية في المسألة ، لا تخدم موضوع البحث في شيء .

(٤) أستعين في هذه الدراسة بالمنهج النقدي التحليلي ، لتحليل موقف النحاة من الشاهد القرآني في دراستهم لقواعد النحو العربي ولدراسة منهجية النحاة في احتجاجهم بالشاهد القرآني على قواعد العربية ، دراسة نقدية للخروج بنتائج تنفي أو تثبت صحة هذه المنهجية التي سار عليها النحاة في تنزيلهم الشاهد القرآني المنزلة التي يجب أن تكون له . أما مفهوم النحاة فأعني بهم النحاة المؤسسين لعلم النحو ، نحاة البصرة ومن سار على دربهم ، وانتشرت كتبهم بين الدارسين حديثا .

(٥) قمت بدراسة موقف النحاة من الشاهد القرآني وما ترتب عليه من نتائج سلبية في حقهم أو ايجابية مستعينا بأقوال النحاة ومواقفهم من بعض نصوص القرآن الكريم تمثيلا واحتجاجا وترجيحا ، وقد دللت على هذه الأصناف الثلاثة بالعديد من القضايا النحوية ليتضح من دراستها صواب أو خلل منهج النحاة في التعامل مع هذا النوع من الشواهد . بحيث أنقل النص النحوي الذي يثبت جانبا من جوانب الإعراض ثم أقوم

بالتعليق عليه مثبتا الشواهد القرآنية التي كان يجب على النحوي ذكرها والاستعانة بها ، ورغبة في الإيجاز ، فإني أذكر نصا واحدا لنحوي واحد ، وأشير لورود هذا الإعراض في غيره من المصادر ، وقد ووقع اختيار نقلي خاصة المبحثين الأول والثاني على ابن هشام لما يشيع بين الدارسين من عنايته بالشاهد القرآني أكثر من غيره من النحاة ، ولا ريب أن إثبات الإعراض عند ابن هشام دليل ساطع عن وجود الظاهرة لدى البقية .

(٦) اعتمدت في الدراسة النحوية النقدية على ذكر الآراء والأدلة ووجوه الاستدلال بها ، وما يرد عليها من اعتراض ، وبيان الرأي الراجح من وجهة نظر الباحث .

(٧) ألتزم بعرض قضايا هذا البحث بجيدة تامة ناسباً الأقوال والآراء لأصحابها ، ذاكرا الكتاب وصاحبه والجزء والصفحة ، وذلك في أول موضع يرد فيه .

هذا وسيكون بحثي بعد هذه المقدمة في تمهيد وثلاثة مباحث ، أتناول في التمهيد المصطلحات الثلاثة التي كانت عناوين للمباحث معرفا إياها مفرقا بينها ، وهذه المصطلحات هي : التمثيل و الاحتجاج والترجيح . أما المباحث الثلاثة فهي:

المبحث الأول : طريقة النحاة في التعامل مع النص القرآني تمثيلا .

المبحث الثاني : طريقة النحاة في التعامل مع النص القرآني استشهادا .

المبحث الثالث : الإعراض عن النص القرآني ترجيحا . ثم الخاتمة : متضمنة أهم النتائج ، ثم يعقبه مراجع الدراسة .

المبحث الأول

التعامل مع النص القرآني تمثيلا

لا ريب أن علم النحو " من أحوج العلوم العقلية إلى التمثيل عليها ، فمنطلقاته الرياضية أو الفلسفية أو الفقهية عصبية على الناشئة ، ويضحى التمثيل عليه خطوة أولى مهمة في تقريبه للأذهان وبلوغه حد الإفهام"[١]

التمثيل أو المثال في الدرس النحوي هو :" تركيب مصنوع يضعه النحاة تطبيقا لقاعدة نحوية ومثالا عليها ... أو هو الوسيلة التي يلجأ إليها المتكلم لتوضيح فكرته وتطبيقا لصحة قوله "[٢] ، ويعرفه د. حسين خميس الملخ بأنه :" ما يأتي به دليلا على انطباق القاعدة النحوية على التركيب المستعمل "[٣] وهو على ما نص عليه التعريف الثاني لا يلزم أن يكون من مصنوع النحاة بل يمكن أن يكون نصا من نثر أو نظم على ما يلقى الناظر أحيانا في كتب القواعد ، وقد نص على ذلك الألوسي في تعريفه للمثال، فقال :" اعلم أن المثال هو الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد ... فإن كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا ولا عكس "[٤] ، ولكن محمد ناجي حسين يجعل للمثال بعدا آخر ، فهو :" بمثابة الشارح والكاشف لكلام صاحبه يؤتى به عند تعذر الفهم أحيانا وعند التطبيق أحيانا أو التوكيد على صحة القول "[٥]

---

[١] المثال النحوي المصنوع ـ فلسفته النحوية وأبعاده د. سهى فتحي نعجة ص٤

[٢] الحياة الاجتماعية وأثرها في المثال النحوي أ. محمد ناجي حسين ص١٩

[٣] رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ص١٤٤ د. حسن حسين الملخ

[٤] إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد ص٦٠ و٦١ محمود شكري الألوسي تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري / وزارة الأوقاف بالعراق١٤٠٢/ ١٩٨١

[٥] الحياة الاجتماعية وأثرها في المثال النحوي ص١٩

وكان المنتظر من النحاة بناء على الدعوى التي تسري في تاريخ النحو إلى يوم الناس هذا من ربط النشأة بالحفاظ على النص القرآني ، أقول : كان من المنتظر أن تمتلئ كتب القواعد من لدن سيبويه بأمثلة قرآنية وشواهد قرآنية تقرب القاعدة المدروسة لأذهان المتعلمين ، وتربط بين علم النحو ومتعلميه والغاية التي من أجلها كان .

لكن المدقق في كتب النحو المطولة التي حوت استدلالات النحاة لما يرونه تقعيدا للغة العرب يجد ظاهرة مطردة تشي بصورة ظاهرة ، بل تدل دلالة بينة على ما يذهب إليه البعض من تعمد أكثر النحويين إبعاد الشاهد القرآني من مصادر التقعيد النحوي أو على الأقل إهماله ، هذه الظاهرة تتمثل في اعتماد النحاة في التمثيل لعدد كبير من القواعد بأمثلة مصنوعة دون التمثيل القرآني مع وجود ذلك المثال في نصوص القرآن الكريم .

وجه الغرابة هنا والتناقض مع ما ذاع في الدرس النحوي من بناء القواعد صيانة لذلك النص المقدس ، أن ذلك التصور الشائع كان واجبا أن يترتب عليه اعتماد هذا النص في أمثلتهم وشواهدهم بيد أن ذلك لم يكن إلا تصورا ينقضه واقع القواعد في كتب النحاة ، إذ إنهم مثلوا للعديد من القواعد بأمثلة مصنوعة بديلا عن المثال القرآني مع وجوده وشيوعه لديهم ولدى غيرهم ، ولم يكن هذا الإهمال للقرآن تمثيلا وقفا على السابقين من النحاة أو عمن كان لهم موقف من القراء والقراءات القرآنية بل شمل هذا الإهمال النحاة المتأخرين وممن ذكر الدكتور محمد حسن عواد في نصه السابق أنهم دافعوا عن القراءات القرآنية كابن هشام وغيره[1] ، وسوف أدلل على ذلك الجانب من القصور والإهمال بالقضايا الآتية :

---

[1] انظر نص الدكتور محمد حسن عواد في مقدمة هذا البحث ، وهو نص منقول من بحثه (قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري)

الأولى : في علامات الفعل .

يذهب النحاة إلى أن الفعل :" ينجلي بأربع علامات : إحداها : تاء الفاعل متكلما كان كـ قمت أو مخاطبا نحو : تباركت . الثانية : تاء التأنيث الساكنة ، كـ قامتْ ، وقعدتْ ... الثالثة : ياء المخاطبة : كقومي ... الرابعة نون التوكيد شديدة وخفيفة : نحو ،:" **لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ**" [1]

فالنحاة يمثلون لعلامات الفعل بأمثلة مصنوعة خلا المثال الأخير الخاص بنوني التوكيد على الرغم من شيوع أمثلة ما مثلوا به للعلامات الأربعة في نص القرآن الكريم ،وهذه جزئية تكرر إلى حد ما عند النحاة ، فيمثل أحدهم لقاعدة ما بأمثلة مصنوعة وفي جزئية منها يأتي بمثال قرآني ، وهذا التعامل يثبت بما لا يدع مجالا لريب أن النحاة أهملوا تفعيل النص القرآني في التمثيل للقواعد تفعيلا يليق به ، ويتفق مع تنظيرهم القاضي بوضع القرآن على رأس مصادر احتجاجهم ، إذ إنهم لو اعتنوا بالنص الكريم ، وحرصوا على ربطه بعلم النحو لأحصوا من القرآن ما كان يمكن أن يكون مثالا أو شاهدا ، لكنهم اعتمدوا المثال المصنوع في الاحتجاج ، فإن وردت الآية في أذهانهم عرضا أتوا بها كما فعلوا هنا ، وكما يظهر بوضوح في كتب ابن هشام الذي دائما ما يضعه النحاة المحدثون على رأس المكثرين من اعتماد النص القرآني ! أما ما نحن بصدده من علامات الفعل التي مثل لها النحاة بأمثلة مصنوعة دون أمثلة القرآن الكريم ، فقد وردت في النص الكريم واضحة بينة ، فمثال تاء الفاعل متكلما قوله تعالى :" **فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ** "[2]، ومثاله مخاطبا ، نحو قوله تعالى :" **لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَـٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ** " [3] ،

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ١ : ٢٣ و٢٤ (توثيق الكتاب) وانظر نص المسألة وأمثلتها في توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٢٩٢ ، وشرح قطر الندى ١: ٣٣ ، وشرح شذور الذهب ١: ١٥٠ ،وشرح الأشموني ١: ٣٥ ، وشرح التصريح بمضمون التصريح ١: ٣٤ ،وشرح ابن عقيل ١ : ٢٢

[2] الشعراء آية٢١

[3] الأنبياء ٦٥

ومثال التاء مخاطبة نحو قوله تعالى :" **فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ**"[١] ، ومثال تاء التأنيث قوله تعالى :" **وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ**"[٢] ، ومثال ياء المخاطبة :" **فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا**"[٣] ، وأود أن أشير إلى أمر سوف يتكرر كثيرا في هذه الدراسة ، هو : أن بعض النحاة مثل ابن هشام استعان بالمثال القرآني في جزء من قواعد الباب ، واستبدل به في البقية المثال المصنوع ، ولعل تمثيل ابن هشام في بعض المواضع دون بعض يثبت أمرين مهمين : الأول : هو أن التمثيل القرآني للقواعد كان ممكنا ، وفي مقدور النحاة لو أردوا ذلك ، وأجهدوا أنفسهم فيه . الثاني : وهو أن التمثيل لبعض القواعد دون بعض يثبت أن بعض القواعد التي مثل لها النحاة بأمثلة مصنوعة مع وجود الأمثلة القرآنية تثبت دعوى الإعراض عن النص القرآني ،وهو الغالب .

الثانية : في بناء الفعل وإعرابه .

تقسم كتب القواعد الفعل ضربين يقولون : " الفعل ضربان : مبني وهو الأصل ، ومعرب وهو بخلافه . والمبني نوعان : أحدهما الماضي ، وبناؤه على الفتح كضرب ، وأما ضربت ونحوه فالسكون عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكذلك ضمة ضربوا عرضة لمناسبة الواو . الثاني : الأمر ، وبناؤه على ما يجزم به مضارعه ، فنحو اضرب مبني على السكون ، ونحو:" اضربا " مبني على حذف النون ، ونحو : اغز مبني على حذف آخر الفعل "[٤]

فالنحاة يتحدثون عن بناء الفعل الماضي والفعل الأمر دون مثال قرآني واحد ، بل وضعوا أمثلة مصنوعة بديلة عنه على الرغم من وجود هذه الأمثلة ، وشيوعها في

---

(١) القصص ٧
(٢) القصص ١١
(٣) مريم ٢٦
(٤) أوضح المسالك ١ : ٣٥ و٣٦، وانظر أيضا شرح ابن عقيل ج١ : ٣٨ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٩/١

آي الذكر الحكيم ، غير أن غياب منهج التمثيل بآي الذكر جعلهم يستعيضون عنه بما صنعوه من أمثلة من عند أنفسهم ، ، وخلاصة الأمر في هذه المسألة أن النحاة مثلوا لبناء الماضي والأمر بجمل مصنوعة بديلة عن الأمثلة القرآنية ، وذلك شائع في الكتاب الكريم على النحو الأتي : فمن بناء الماضي على الفتح قوله تعالى :" **خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ**"[١] ومنه مع اتصال الفعل بتاء التأنيث قوله :" **قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ**"[٢] ومن بنائه على الفتح مع الاتصال بألف الاثنين قوله تعالى :"**فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا**"[٣] . أما بناؤه على السكون ، فأمثلته واضحة في الكتاب الكريم ، ومن ذلك قوله تعالى:" **وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ**"[٤] باتصال التاء الدالة على المتكلم بالفعل أنزل ، ومثال البناء على السكون مع تاء المخاطب قوله تعالى :" **أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ**"[٥] باتصال التاء بالفعل كفر ، ومثاله مع تاء المخاطبة قوله تعالى:" **فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ** " [٦] ، ومثاله مع ناء الفاعلين قوله تعالى :" **إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ** "[٧] ، أما بناء الماضي على الضم ففي قوله تعالى :" **وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ** "[٨] .

أما فعل الأمر ، فمثال بنائه على السكون صحيح الآخر قوله تعالى :" **اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ** " [٩] ، ومثال بنائه عليه أيضا مع اتصاله بنون الإناث قوله تعالى :" **وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ** "[١٠] ، ومثال بنائه على حذف حرف

---

(١) البقرة ٧
(٢) يوسف ٥١
(٣) الكهف ٦١
(٤) البقرة ٤١
(٥) الكهف ٣٧
(٦) القصص ٧
(٧) المزمل ١٥
(٨) يوسف ١٦
(٩) البقرة ٣٥
(١٠) الأحزاب ٣٣

العلة قوله تعالى :"ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ..."[١] ، وقوله :"وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا "[٢] ، ومثال بنائه على حذف النون مع واو الجماعة قوله تعالى :" حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ "[٣] ومثاله مع ألف الاثنين :" اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ "[٤] ، ومثاله مع يا المخاطبة قوله تعالى :"يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ"[٥]

كل ذلك أهمله النحويون عند التمثيل لحالات البناء، مستبدلين بآياته جملا مصنوعة من عند نفسهم ، وإعلاء للإنصاف ، وإظهارا للقضية التي نتحدث عنها ، نجد ابن هشام في أوضح المسالك يشذ في حالة واحدة عن المثال المصنوع فيتذكر التمثيل القرآني في حديثه عن بناء المضارع ، رغم أنه شارك الجميع في الإعراض الذي سبق الاستدراك عليه ، فقال :"والمعرب : المضارع نحو يقوم لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد المباشرة ، فإنه مع نون الإناث يبنى على السكون نحو : "وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ " ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح ، نحو قوله تعالى :" كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ..." [٦] .

ولا ريب أن الجمل المصنوعة حلت محل الآي القرآني في أمثلة باب الفعل كما حلت في غيره على ما سيتضح لاحقا .

---

(١) النحل ١٢٥
(٢) القصص ٧٧
(٣) البقرة ٢٣٨
(٤) طه ٤٣
(٥) آل عمران ٤٣
(٦) أوضح المسالك ١: ٣٦

الثالثة : في مسألة دخول نون الوقاية .

يذكر النحاة حكم وجوب دخول نون الوقاية قبل ياء المتكلم ، فيقولون :" فإن نصبها فعل أو اسم فعل أو ليت وجب قبلها نون الوقاية ، فأما الفعل فنحو دعاني ويكرمني وأعطني ..." فمثلوا لحكم نصب الفعل لياء المتكلم بأمثلة مصنوعة مع وجود أمثلة القرآن واضحة في التدليل ، فمثال الفعل الماضي :" **قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي**"[١] ومثال المضارع :" **أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم** " [٢] ، ومثال الأمر :" **فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ** "[٣]

الرابعة : في جملة الصلة .

ذكر النحاة شروط جملة الصلة ، فقالوا :" وشرطها أن تكون خبرية معهودة إلا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها ، فالمعهودة كـ (جاء الذي قام أبوه) والمبهمة نحو " **فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ** " ... وإما شبهها ، وهي ثلاثة : الظرف والجار والمجرور التامان نحو : الذي عندك ، والذي في الدار ، وتعلقهما بـ (استقر) محذوفا ، والصفة الصريحة كـ ضارب ومضروب وحسن "[٤]

فالنحاة هنا استخدموا الأمثلة المصنوعة بديلا عن النص القرآني على الرغم أنه شمل كل الأجزاء التي ذكرها في النص السابق ، ومن ذلك مثال الجملة الخبرية المعهودة قوله تعالى :" **وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ** "[٥] ، ومن مجيء الصلة ظرفا مكانيا تاما قوله تعالى :" **مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ** "[٦] ومثال مجيئه جارا ومجرورا تاما قوله تعالى :" **يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا**

---

[١] نوح ٢١
[٢] الأعراف ٧١
[٣] البقرة ١٥٢
[٤] أوضح المسالك ج١ ص١٤٩
[٥] الأحزاب ٣٧
[٦] النحل ٩٦

طَيِّبًا "[١] ، ومثال الصلة صفة صريحة لأل :" **إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ** "

.**الخامسة :** في علامات الأسماء ،ذكر النحاة أن للأسماء علامات خمسة يتميز بها عن الفعل والحرف ، هذه العلامات هي التي ذكرها الناظم ابن مالك في بيته المشهور :

بالجَرِّ وَالتَّنوينِ وَالنِّدَا وَأل وَمُسنَدٍ لِلاسمِ تَمْيِيزٌ حَصَل .

وقد ذكر النحاة هذه العلامات ممثلين لها بأمثلة مصنوعة دون نصوص القرآن الكريم ، فذكروا علامة الجر فأوضحوا أن الجر ليس معناه دخول الحرف ، لأنه يدخل على ما ليس باسم :" نحو عجبت من أن قمت " معرضا عن التمثيل بمثل قوله تعالى :" **وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ** "[٢] ، وفي حديثهم عن علامة الإسناد من علامات الأسماء ، يقول ابن هشام :" وهو أن تنسب له ما تحصل به الفائدة وذلك كما في قمت ، وأنا في قولك أنا مؤمن "[٣] معرضا عن التمثيل بكثير من آي الذكر الحكيم ومنه :" **وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي** "[٤]ومنه :" **أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ** "[٥]

السادسة : في إعراب الأسماء الستة : يبدو للناظر منذ الوهلة الأولى إهمال كبير للأمثلة القرآنية التي شملت هذا الباب جميعه في حالاته المختلفة . يقول ابن هشام :" باب الأسماء الستة ، فإنها ترفع بالواو ، وتنصب بالألف وتخفض بالياء ، وهي ذو بمعنى صاحب ، والفم إذا فارقته الميم ، والأب والأخ والحم ، والهن ، ويشترط في غير ذو أن تكون مضافة لا مفردة ، فإذا أفردت أعربت بالحركات ، نحو " **وَلَهُ أَخٌ** " " **إِنَّ**

---

[١] البقرة ١٦٨
[٢] الزمر ١٢
[٣] أوضح المسالك ج١ ص٢٢ ، وانظر : شرح الأشموني ١ :٢٧ ،و توضيح المسالك والمقاصد ١: ٢٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ١ :١٦٥ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح١ : ٣١
[٤] طه ٣٩
[٥] يوسف ٤٥

لَهُ أَبًا " و: وَبَنَاتُ الأَخِ " ويشترط في الإضافة أن تكون لغير ياء المتكلم ، فإذا أضيفت للياء أعربت بالحركات ، نحو :" وَأَخِي هَارُونُ " و" رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي " ، وذو ملازمة للإضافة لغير ياء المتكلم فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة لها"[١] فابن هشام وغيره [٢] في نصه السابق لم يمثل للأسماء الستة المكتملة الشروط بمثال واحد من آي القرآن الكريم ، وقد جاءت آيات الذكر الحكيم بأمثلة عدة محيطة بكافة قواعد الباب ، ومن ذلك (ذو) رفعا قوله تعالى :" وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ "[٣] ومن المنصوب قوله :"فَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ "[٤] ومن الجر :" بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ "[٥] ، ومثال (الأب) رفعا قوله تعالى :" وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ "[٦] ومثاله نصبا :" مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ "[٧] ومثاله جرا قوله تعالى: "ارْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ "[٨] ، وقد ترك النحاة التمثيل لما فارق شرط الإفراد بمجئ هذه الأسماء مثناة أو مجموعا تاركه ما أورده القرآن معربا بغير الواو رفعا والألف نصبا ، والياء جرا ، ومن ذلك كلمة الأب مثنىً في قوله تعالى : "وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ "[٩] ، وكذلك في قوله تعالى :" وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا "[١٠] ، ومن مجيئها مجموعة جمع تكسير معربة بالعلامة الأصلية(رفعا)قوله تعالى" أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا "[١١] ومثال النصب

---

(١) أوضح المسالك ج١ ص٣٩ : ٤٢
(٢) انظر مع أوضح المسالك ما يأتي: توضيح المسالك والمقاصد ١ : ٢١٣، شرح شذور الذهب للجوحري ١ : ١٨٥ ، وشرح الأشموني ١ : ١٤٩
(٣) الرعد ٦
(٤) الإسراء ٢٦
(٥) إبراهيم ٣٧
(٦) القصص ٢٣
(٧)(٧) الأحزاب٤٠
(٨) يوسف ٨١
(٩) الكهف ٨٠
(١٠) يوسف ١٠٠
(١١) هود ٧٨

قوله تعالى :" **قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا**" [١] ، ومثاله مجرورا قوله تعالى :"**وَمَا سَمِعْنَا بِهَـٰذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ** " [٢]

السابعة : في تثنية الأسماء يعرف النحاة المثنى " وهو ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين كـ(الزيدان والهندان) ، فإنه يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها ، وحملوا عليه أربعة ألفاظ : اثنين واثنتين مطلقا ، وكلا وكلتا مضافين لمضمر ، فإن أضيفا لظاهر لزمته الإضافة "[٣] فابن هشام وغيره [٤] أوجز في تعريفه بيان حركات إعراب المثنى ممثلا بمثالين غير معبرين عن حقيقة إعرابه (رفعا ونصبا وجرا) تاركا أمثلة قرآنية عديدة مشتملة على حكم جميعا وملحقاته ، ومن ذلك قوله تعالى :"**قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا** ..."[٥] ومثاله نصبا :" **فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ** "[٦] ومثاله جرا :" **قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا** "[٧] ، كذلك جاءت أمثلة القرآن موضحة إعراب الملحق بالمثنى ومنه قوله تعالى :" ... **اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ** "[٨] ومنه قوله تعالى :" ... **ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ۖ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ**"[٩] ، وفي حال التركيب مع العشرة رفعا قوله تعالى :" **فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً** "[١٠] ومن التركيب مع العشرة نصبا قوله :" **وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ**

---

[١] الأعراف ٢٨
[٢] المؤمنون ٢٤
[٣] أوضح المسالك ج١ ص٤٧
[٤] انظر مع أوضح المسالك ما يأتي : الجمل في النحو ١: ١٥٨ ، واللمع في العربية ١ : ١٩ ، وشرح الكافية الشافية ١: ١٨٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١ : ٢٣٤ ، وشرح ابن عقيل ١ :٥٤ و٥٧ ، وشرح الأشموني ١ : ٥٤ .
[٥] المائدة ٢٣
[٦] القصص ١٥
[٧] آل عمران ٦٠
[٨] المائدة ١٠٦
[٩] الأنعام ١٤٣
[١٠] البقرة ٦٠

نَقِيبًا"[١] ومن الملحقات أيضا كلا مضافة لمضمر في قوله تعالى :" **إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ** "[٢] ، وكذا جاء النص القرآني موضحا إعراب كلا وكلتا بالعلامات المقدرة حال الإضافة للظاهر ومن ذلك قوله تعالى :" **كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْئًا** "[٣]

الثامنة : في الضمير المستتر .

يذكر النحاة الضمير المستتر وجوبا فيعددون حالاته الخمسة ممثلين لها بأمثلة مصنوعة على النحو الأتي :" المرفوع بأمر الواحد ، كـ (قم) أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كـ (تقوم) ، أو مضارع مبدوء بالهمزة كـ (أقوم)أو بالنون كـ (نقوم)"[٤] وهم في كل ذلك يتركون ما أورده النص القرآني من أمثلة دالة على الضمير المستتر وجوبا ، ومن ذلك قوله تعالى في أمر الواحد :" **ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ**"[٥] ،وقوله في المضارع المبدوء بتاء الخطاب :"قَالُوا يَا شُعَيْبُ **مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ** " وقوله في المضارع المبدوء بالهمزة :" أأشكر أم أكفر "[٦] ، ومن المضارع المبدوء بالنون قوله تعالى :" **قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا** "[٧] ، أما المستتر جوازا فيقول ابن هشام بعد حديثه عن المستتر وجوبا :" وهو ما يخلفه ذلك ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة ، أو الصفات المحضة أو اسم الفعل الماضي نحو زيد قام ، وهند قامت ، وزيد قائم أو مضروب أو حسن أو هيهات ، ألا ترى أنه يجوز : زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو وكذلك الباقي "[٨] ، وكل ذلك إعراض عن التمثيل

---

(١) المائدة ١٢
(٢) الإسراء ٢٢
(٣) الكهف ٣٢
(٤) أوضح المسالك ج١ ص٨١
(٥) الدخان ٤٩
(٦) النحل ٤٠
(٧) مريم ٢٩
(٨) أوضح المسالك ج١ ص٨١

بآيات القرآن الكريم التي جاءت فيها أمثلة الضمير المستتر جوازا واضحة تامة ، فمما جاء مستترا مرفوعا بفعل الغائب قوله تعالى :": **فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ** "[١] ومما جاء مرفوعا بفعل الغائبة قوله تعالى :" ... الَّتِي **أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا** "[٢] ، ومما جاء مرفوعا بصفة محضة قوله تعالى :" **أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ**..." [٣] ومن المستتر جوازا باسم الفعل الماضي قوله تعالى :" **هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ** "[٤]

التاسعة : تأخير الخبر وجوبا .

أوجب النحاة تأخير الخبر عن المبتدأ في أربع مسائل ، استبدلوا المثال المصنوع بالمثال القرآني في حالتين :

(١) أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل ، وقد مثل له ابن هشام بقوله :" نحو : زيد قام ، بخلاف زيد قائم أو قام أبوه وأخواك قاما "[٥]

(٢) أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير إما بنفسه وقد مثل له ابن هشام بقوله :" نحو : ما أحسن زيدا ، ومن في الدار ، ومن يقم أقم معه وكم عبيد لزيد أو بغيره إما متقدما عليه نحو ، لزيد قائم ... أو متأخرا عنه نحو : غلام من في الدار ، وغلام من يقم أقم معه ومال كم رجل عندك "[٦]

---

[١] الشعراء ٣٣
[٢] التحريم ١٢
[٣] الزمر ٩
[٤] المؤمنون ٢٣
[٥] أوضح المسالك ج١ ص١٨٨
[٦] نفسه ص ١٩٠ ـ ١٩١

وواضح مما نصَّ عليه ابن هشام وغيره [١] وضع الأمثلة المصنوعة للتدليل على القواعد على الرغم من وجود أمثلة النص القرآني ، فمما جاء فيه تأخر الخبر وجوبا خوف اللبس قوله تعالى :" **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ** "[٢] ، فجملة يفتيكم خبر للفظ الجلالة ويمتنع تقديمها على المبتدأ لما يترتب عليه من حدوث التباس المبتدأ بالفاعل ، ومما جاء مبتدأ مستحقا للصدارة اسم التعجب في قوله تعالى :" **قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ** "[٣] ومثال اسم الاستفهام قوله تعالى :" **وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ** "[٤] ومثال اسم الشرط قوله تعالى :" **وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ** "[٥] ومثال كم الخبرية :" قوله تعالى :" **وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا** أَوْ **هُمْ قَائِلُونَ** "[٦] ، ومن أمثلة القرآن الكريم للمستحق للصدارة بغيره وهو كل اسم اقترن بلام الابتداء ، والذي مثل له ابن هشام بقوله : لزيد قائم تاركا ما جاء في النص القرآني من أمثلته كقوله تعالى :" **لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ** "[٧] وقوله تعالى :" **لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ**

العاشرة : وجوب تقدم الخبر .

أوجب النحاة تقديم الخبر في أربعة مسائل ،قال ابن هشام :" التقدم ويجب في أربعة مسائل استبدل المثال المصنوع بالمثال القرآني في ثلاث مسائل منها قال :"

---

[١] انظر ما يأتي : توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٤٢٧ ، و شرح ابن عقيل١ : ٢٣٣ ، وشرح الأشموني ١ : ١٨٨ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح ١ : ٢١٣ ، و ضياء السالك ١ : ٢٢٢

[٢] النساء ١٧٦

[٣] عبس ١٧

[٤] المائدة ٥٠

[٥] آل عمران ٨٥

[٦] الأعراف ٤

[٧] غافر ١٠

وهي إذا أدى تأخير الخبر إلى الوقوع في لبس ظاهر نحو : في الدار رجل ، وعندك مال ، فإن تأخيره يوقع في إلباس الخبر بالصفة "[١] ، وابن هشام هنا يعرض عن المثال القرآني في نحو قوله :" **فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا** "[٢] وفي نحو قوله تعالى:" **وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ** "[٣] وفي المسألة الثانية يقول :" أن يقترن المبتدأ بإلا لفظا ، نحو : **مَالَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا** أو معنى ، نحو : إنما عندك زيد "[٤] وهو يعرض هنا عن التمثيل بما ورد في النص القرآني نحو :" **وَما عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ** "[٥] ومن الاقتران معنى قوله تعالى :" **فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ** "[٦] وفي المسألة الثالثة ، فقوله :" أن يكون الخبر لازم الصدرية ، نحو أين زيد؟ أو مضافا إلى ملازمها ، نحو : صبيحة أي يوم سفرك "[٧] فلازم الصدرية التي مثل لها ابن هشام بمثالين فقط دون نص عليها هي أسما الاستفهام الدالة على الزمان أو المكان ، أو يكون الخبر مقترنا بما له الصدارة ، وقد استبدل ابن هشام بالمثال القرآني هذه الأمثلة المصنوعة ، وقد جاءت أمثلة قرآنية لكل هذه الحالات بينة ناصعة ، فمثال تقدم الخبر وجوبا وهو اسم استفهام دال على الزمان قوله تعالى :" **وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا الْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ** " [٨] ومثله قوله تعالى :" **يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ** "[٩] ، ومن الخبر كونه استفهاما دالا على المكان قوله تعالى :" **أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ**

---

[١] أوضح المسالك ج١ ص١٩٢ ، ١٩٣

[٢] البقرة ١٠

[٣] سورة ق ٢١

[٤] أوضح المسالك ج١ ص١٩٤ انظر ما يأتي : توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٤٢٧ ، و شرح ابن عقيل ١ : ٢٣٣ ، وشرح الأشموني ١ : ١٨٨ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح ١ : ٢١٣ ، و ضياء السالك ١ : ٢٢٢

[٥] المائدة ١٩

[٦] التغابن ١٢

[٧] أوضح المسالك ج١ ص١٩٥

[٨] السجدة ٢٨

[٩] الذاريات ١٢

تَزْعُمُونَ"[١] ، ومن تقدم الخبر حال كونه مقترنا بما له الصدارة قوله تعالى :" أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ"[٢]

الحادية عشرة : جواز تقدم الخبر وتأخره .

قال ابن هشام :" جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما فقد فيه موجبها ، كقولك : زيد قائم . فيترجح تأخيره على الأصل ، ويجوز تقديمه لعدم المانع "[٣] فابن هشام وغيره[٤] هنا يوضح قاعدته بمثال مصنوع معرضا عن مثل قوله تعالى :" **وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ** "[٥]

الثانية عشرة : حذف الخبر وجوبا .

قال ابن هشام :" أما حذفه وجوبا ففي مسائل "[٦] ثم عدد هذه المسائل ممثلا لتوضيحها بأمثلة مصنوعة معرضا عن التمثيل القرآني ، فقال :" أن يكون كونا مطلقا بعد لولا مثل : لولا زيد لأكرمتك . أن يكون المبتدأ صريحا في القسم ، نحو : لعمرك لأفعلنّ. أن يكون المبتدأ إما مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ المذكور ، نحو : ضربي زيدا قائما "[٧] وابن هشام وغيره [٨] في حالاته الثلاثة يضع المثال المصنوع توضيحا للقاعدة معرضا عن المثال القرآني الذي حوت آياته

---

(١) القصص ٦٢
(٢) يونس ٧٧
(٣) أوضح المسالك ج١ ص١٩٦
(٤) انظر ما يأتي : توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٤٢٧ ،و شرح ابن عقيل ١ : ٢٣٣ ، وشرح الأشموني ١ : ١٨٨ ، وشرح التصريح ١ : ٢١٣ ، وضياء السالك ١ : ٢٢٢
(٥) الذاريات ٢٢
(٦) أوضح المسالك ج١ ص١١٢
(٧) المصدر السابق نفسه ج١ ص ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤
(٨) انظر ما يأتي : توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٤٢٧ ، و شرح ابن عقيل١ : ٢٣٣ ، وشرح الأشموني ١ : ١٨٨ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح ١ : ٢١٣ ، و ضياء السالك ١ : ٢٢٢

الحالات الثلاثة السابقة ، فمثال حذف الخبر كون المبتدأ كونا مطلقا بعد لولا قوله تعالى:" **لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ** "[١] ، ومثال كون المبتدأ صريحا في القسم قوله تعالى :" **لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ** "[٢] ، ومثال كون المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ المذكور قوله تعالى **إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ** "[٣] فكلمته مبتدأ وجملة ألقاها إلى مريم حال سدت مسد الخبر ، والخبر محذوف تقديره إذ كان ألقاها ، فالظرف المحذوف وهو الخبر ، والجملة حال من فاعل كان التامة المقدرة [٤]

الثالثة عشر :في تعريف المفعول فيه ذكر ابن هشام :" ما ضمن معنى في باطراد من اسم وقت أو مكان أو اسم عرضت دلالته على إحداهما أو جرى مجراه ، فالمكان والزمان كـ: امكث هنا أزمنا " [٥] فأعرض ابن هشام وغيره [٦] عن المثال القرآني في نحو قوله: " **أَرْسِلْهُ مَعَنا غَداً يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحافِظُونَ** " [٧] وقوله :" **وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا** "[٨] وفي حكمه ونوع عامله قال :" وحكمه النصب ، وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه ، ولهذا اللفظ ثلاث حالات :" أن يكون مذكورا كـ (امكث هنا أزمنا)

---

[١] سبأ ٣١
[٢] الحجر ١٥
[٣] النساء ١٧١
[٤] إملاء ما من به الرحمن العكبري ج١ ص ٢٠٤
[٥] أوضح المسالك ج٢ ص٢٠٣
[٦] انظر مع أوضح المسالك ما يأتي : الأصول في النحو ١: ٢٩ ، والخصائص ٢: ٣٨٥ ، واللمع في العربية ١: ٦٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢:٦٨٧ ، وشرح ابن عقيل ٢ : ٢٠٢ وشرح الأشموني ١ : ٤٩١ وشرح التصريح ٢ : ٢٣٧ ، وهمع الهوامع ٢: ٢٣٨ .
[٧] يوسف ١٢
[٨] الأنعام ٩٢

أن يكون محذوفا جوازا ، وذلك كقولك : فرسخين أو يوم الجمعة جوابا لمن قال : كم سرت أو متى صمت ؟

أن يكون محذوفا وجوبا ، وذلك في مسائل ، وهي : أن يقع صفة كـ مررت بطائر فوق غصن أو صلة نحو رأيت الذي عندك أو حالا كـ رأيت الهلال بين السحاب أو خبرا كـ زيد عندك ."

وابن هشام في كل ما سبق يستعين بالمثال المصنوع دون النص القرآني الذي حوت آياته كل هذه الحالات ، وقد سبق بيان يغني عن (امكث هنا أزمنا) وهو ما أشار إليه من كون اللفظ مذكورا ، أما كونه محذوفا جوازا فقوله تعالى :" **فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا** ..."[1] ، فعامل يوم محذوف جوازا تقديره يقع جوابا لسؤال تقديره : متى يقع ذلك . [2] ، وأما حذفه وجوبا فمثالها في القرآن قوله تعالى :"**وَإِنَّ يَوْماً عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ** "[3] فعند ظرف وقع وقع صفة ليوم ، والعامل فيه محذوف وجوبا تقديره : وإن يوما كائنا عند ربك ، ومن وقوعه صلة للاسم الموصول قوله تعالى :" **لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا**"[4]، ومن وقوعه حالا قوله تعالى :" **لَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ** "[5] فاليوم ولدينا ظرفان وقعا حلا والعامل فيهما محذوف وجوبا تقديره : إنك كائنا اليوم لدينا . أما شاهد حذفه خبرا فقوله تعالى :"**وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ** "[6] فأسفل ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف وجوبا يقع خبرا عن المبتدأ تقديره : كائن أسفل منكم .

---

(١) مريم ٨٣
(٢) البحر المحيط ج٦ ص ٢١٦
(٣) الحج ٤٧
(٤) الجن ٢٨
(٥) يوسف ٥٤
(٦) الأنفال ٤٢

الرابعة عشر : في أنواع الظرف ، قال ابن هشام :" الظرف نوعان : متصرف ، وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها ، كأن يستعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه كاليوم ، تقول : اليوم يوم مبارك ، وأعجبني اليوم وأحببت يوم قدومك ، وسرت نصف اليوم ، وغير متصرف وهو نوعان : ما لا يفرق الظرفية أصلا كـ قط وعوض تقول ما فعلته قط ، ولا أفعله عوض ، وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه نحو : قبل وبعد ولدن وعند "[١] فابن هشام وغيره [٢] يضع الأمثلة الصناعية لنوعي الظرف معرضا عما ورد في آي الذكر الحكيم من أمثلة ، فمثال المتصرف قوله :" **ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ** " [٣] ، فيوم فارق الظرفية إلى الخبرية ، وقوله تعالى :" **أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ** "[٤] ففارق يوم الظرفية إلى الفاعلية ، وقوله تعالى :" **وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ**"[٥]، ومن شواهد الظرف المتصرف التي تركها ابن هشام ما جاء في لفظة المكان في قوله تعالى :" **أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ** "[٦] وقوله جل ثناؤه :" **قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ**"[٧] ، ومنه قوله جل شأنه :" **وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ** "[٨] ففارقت اللفظة الظرفية في الآية الأولى بالجر وفي الثانية بالنصب على التمييز ، وفي الثالثة فارقت الظرفية إلى الإضافة :" ومما فارق الظرفية إلى حالة تشابهها مجرورا بمن نحو : قبل وبعد وعند ، ولم يذكر لها ابن هشام أمثلة على الرغم من وجود أمثلتها في القرآن ، ومن ذلك قوله تعالى :"**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا**

---

(١) أوضح المسالك ج٢ ص٢٠٩

(٢) انظر مع أوضح المسالك ما يأتي : المقتضب ٢ : ١٠٦ ، والأصول ١ : ١٩٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ : ١٩١، ١٩٢ ، وشرح الأشموني ١ :٤٨٥ ، وهمع الهوامع ٢: ١٣٧ .

(٣) هود ١٠٣

(٤) البقرة ٢٥٤

(٥) البقرة ٢٨١

(٦) الحج ٣١

(٧) يوسف ٧٧

(٨) يونس ٢٢

نُوحِي إِلَيْهِمْ "[١] ، وقوله تعالى :" وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ "[٢] وقوله تعالى :" ...وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا اخْتِلافًا كَثِيرًا "[٣]

ومما سبق يظهر وجه من وجوه طرق النحاة في التعامل مع النص القرآني في الدراسات النحوية ، هذا الوجه تمثل في التمثيل للقاعدة بمثال من صنيعهم مع وجود مثيله في القرآن الكريم .

---

[١] النحل ٤٣
[٢] البقرة ١٤٥
[٣] النساء ٨٢

المبحث الثاني

الإعراض عن النص القرآني استشهادا

مصطلح الاستشهاد يقصد به : النص الذي ينتمي لعصر الاحتجاج ، أما فهو : الحجة على قضية من قضايا النحو العربي ، هذا النص يعده النحاة أساسا للقاعدة ينبغي احترامه والإذعان له ، فالشاهد :" الخبر القاطع الموثق يستعمله اللغوي أو النحوي أو المفسر ... ويكون في العربية آية قرآنية أو بيت شعر أو حديثا نبويا ... يورد للاحتجاج أو الاستدلال به على قول أو رأي "[١] فالشواهد إنما سيقت في الأصل لإثبات صحة القاعدة ، قال الألوسي:" الشاهد هو الذي يذكر لإثبات القاعدة كآية من التنزيل أو قول من أقوال العرب الموثوق بعربيتهم ..."[٢] أو هو :" إثبات صحة قاعدة ، أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة " [٣]

و إذا كان المبحث الأول أثبت أن تعامل النحاة مع النص القرآني تمثيلا شابه إعراض عن النص ، مع ميل للتمثيل المصنوع ، فإن هذا المبحث يدور حول تعامل النحاة مع النص القرآني احتجاجا ، إذ يدور حول احتجاج النحاة للقاعدة بالأشعار ، دون شواهد النص القرآني مع وجوده ، على الرغم مما بينهما من فارق في التوثيق والثبوت والفصاحة ، فشواهد النحاة الشعرية فيها المجهول والمنسوب ، وفيها ما له سند من كلام العرب ، ومنها ما جاء فردا لا سند له ولا مثيل ، وعلى الرغم من ذلك وجدنا قواعد كثيرة بُنيت على هذه الشواهد مع إمكان الاحتجاج بالشواهد القرآنية ، وقد صدق الأستاذ سعيد الأفغاني في وصف عمل النحاة إذ قال :"... حتى إذا أتت

---

[١] المثال النحوي المصنوع ... د. سهى فتحي نعجة ص٤

[٢] إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد ، العلامة محمود الألوسي ، مجلة لغة وأدب ص٥٤ العدد ٥٥٥ ذو القعدة ١٤٣٢ ، سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١

[٣] في أصول النحو سعيد الأفغاني ص٦٠ دمشق ط٣ ١٣٨٣ ـ ١٩٦٣

بعضهم قراءةٌ صحيحة السند تُخالف قاعدته القياسية، طعَن فيها، وإن كان قارئها أبلغَ وأعرب من كثيرٍ ممن يَحتج النحوي بكلامهم! فلا استقراؤه كامل أو كافٍ، ولا لشواهده التي استند إليها بعض ما للقراءات الصحيحة من القوة، ولا للغة التي تَخضَع للمقاييس التي ابتدَعها"[1]" ويمكن إثبات ذلك والتدليل عليه بما يأتي من القضايا :

الأولى :

في مسألة المبتدأ الوصف الرافع لمكتف به عن الخبر ، اشترط فيه النحاة سبقه بنفي أو استفهام ، واحتجوا لسبقه باستفهام بشاهد لا يصح الاحتجاج به أصوليا لجهالة قائله، قال ابن هشام :" ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام نحو :

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنُوا"[2]

قال الشيخ محمد محيي الدين واصفا الشاهد الأول :"ولم أقف لهذا الشاهد على قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق ولا لواحق تتصل به "[3] :" ولم أعثر - رغم طول البحث - على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به "[4] وعلى الرغم من هذه الجهالة المطلقة للشاهد سندا ومتنا فإن ابن هشام وغيره [5] احتج به معرضا عن الاحتجاج بالشاهد القرآني الذي ورد مؤيدا لهذه

---

[1] في أصول النحو ، الأستاذ سعيد الأفغاني ص٣١ الناشر المكتب الإسلامي، سنة النشر ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

[2] البيت على بحر البسيط ، أوضح المسالك ج١ ص١٧١و ١٧٢ شرح شذور الذهب ١ : ١٢٣ ، شرح قطر الندى ١: ١٢١ ، شرح الأشموني ١: ١٧٨ ، شرح التصريح ١ : ١٩٣

[3] أوضح المسالك ج١ ص١٧١

[4] المصدر السابق نفسه ص ١٧٢

[5] انظر ما يأتي : شرح شذور الذهب ١ : ١٢٣ ، شرح قطر الندى ١: ١٢١ ، شرح الأشموني ١: ١٧٨ ، شرح التصريح ١ : ١٩٣

القاعدة وذلك قوله تعالى :":" قَالَ **أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ** "[١] ، فأنت فاعل سد مسد الخبر رفعه المبتدأ الوصف واكتفى به ، وكذلك قوله تعالى :" **وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ** " [٢] فحق مصدر في معنى اسم الفاعل ، أي : أثابت هو .

الثانية :

في مسألة حذف المبتدأ وجوبا ، ذهب النحاة إلى :" فإذا أخبر عنه ... ثم قال " أو بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله "[٣] ثم دلل على ذلك بمثال وبيت شعري ، أما المثال ف (سمع وطاعة) وأما البيت فقوله :

قَالَتْ :حَنَانٌ، مَا أَتَى بِكَ هاهنا أذو نسبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ. [٤]

قال الشيخ محمد محيي الدين :" لم ينسب أحد من النحاة هذا البيت إلى أحد "[٥]فابن هشام وغير من النحويين [٦] يعتمد هنا الشاهد الشعري على الرغم مما فيه من طعن معرضا عن الشاهد القرآني في قوله تعالى :" **قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ**"[٧] أي فأمري صبر جميل .

---

[١]مريم ٤٦

[٢] يونس ٥٣

[٣] أوضح المسالك ج١ ص١٩٦

[٤]انظر المسألة والشاهد من الطويل ، انظر ، والكتاب لسيبويه: ١/ ١٦١،و١٧٥ ، والمقتضب: ٣/ ٢٢٥، وخزانة الأدب: ١/ ٧٧، والعيني: ١/ ٣٥٩، شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ١٧٧، والأشموني: "١٦٢/ ١/ ١٠٦وهمع الهوامع: ١/ ١٨٩، والدرر اللوامع: ١/ ١٦٣. وأمالي الزجاجي ١٣١، وفيه برواية: "أذو زوجة أم ... ".

[٥]أوضح المسالك ج١ ص١٩٦

[٦] انظر : والكتاب لسيبويه: ١/ ١٦١،و١٧٥ ، والمقتضب: ٣/ ٢٢٥، وهمع الهوامع: ١/ ١٨٩ وأمالي الزجاجي ١٣١

[٧] يوسف ٨٣ والأشموني: "١٦٢/ ١/ ١٠٦

الثالثة :

في شرط الأسماء العاملة عمل ليس .

في شرط عمل (ما) عمل ليس يقول النحاة :" ألا يتقدم الخبر "[١] أي أنها لا تعمل عمل ليس إذا تقدم الخبر عليها ، وقد احتج ابن هشام بقوله :

وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلعِدَا ... وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوْهُمُ فَهُمُ هُمُ "[٢] ،

قال الشيخ محمد محيي الدين :" ولم أقف لهذا البيت على نسبة ولا عثرت له على سوابق أو لواحق "[٣] وعلى الرغم من هذه الجهالة الطاعنة في البيت وفي الاحتجاج به نجد النحاة [٤]يقدمونه مع الإعراض عن قوله تعالى :"**مَا لَكُمْ** مِنْ **مَلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُمْ** مِنْ **نَكِيرٍ**" [٥] فالخبر هنا (لكم شبه جملة) والمبتدأ (ملجأ) مجرور لفظا مرفوع محلا ، لأن (من) زائدة .

وفي إعمال (لا) عمل ليس ، يذهبون إلى :" وأما لا فإعمالها عمل ليس قليل ويشترط لها الشروط السابقة ماعدا الشرط الأول ، وأن يكون المعمولان نكرتين ، والغالب أن يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك . كقوله :

فأنا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ .[٦]

---

[١] أوضح المسالك ج١ ص٢٥

١٦٨ الشاهد من بحر الطويل أوضح المسالك ج١ ص٢٥٠

[٣] المصدر السابق نفسه

[٤] انظر مع أوضح المسالك : شرح الأشموني ١: ٢٥٦ ، ضياء السالك ١: ٢٥٩

[٥]الشورى ٤٧

[٦] والبيت الشاهد، من شواهد: التصريح: ١/ ١٩٩، والأشموني: "٢٢٥/ ١/ ١٢٥"، وهمع الهوامع: ١/ ١٢٥ والدرر اللوامع: ١/ ٩٧، وسيبويه: ١/ ٢٨، ٣٥٤، ٣٥٧، والمقتضب: ٤/ ٣٦٠، والإنصاف: ٣٦٧ وشرح المفصل: ١/ ١٠٨، وجمل الزجاجي: ٢٤٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٥٠٦، ومغني اللبيب: "٤٣٣/ ٣١٥" "١٠٦٧/ ٨٢٥"، وشرح السيوطي: ٢٠٨

ثم قال :" والصحيح جواز ذكره كقوله :

تعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلاَ وَزَرٌ مِما قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا[١]

والتعليق على ذلك من ثلاثة وجوه ، أولها : أنهم احتجوا بالشعر دون النص القرآني . ثانيها : أنهم وصفوا إعمال (لا) بالقلة . ثالثها : أنهم وصفوا حذف الخبر بالغالب. أما الأول : فأجازوا [٢]ذكر خبر لا بشعر مجهول ، قال فيه الشيخ محمد محيي الدين :" وهذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلا معينا "[٣] معرضا عن مثل قوله تعالى " **... أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ** "[٤]وكذا قوله :" **فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** "[٥] فالآيتان كقول المجهول السابق : فلا شيء على الأرض باقيا . ولقد أقر النحاة بجواز كونها عاملة [٦]

ثم إن ابن هشام غفل عن الشواهد التي تثبت الإهمال عند فقد أحد الشروط كشرط ألا يتقدم الخبر ، وكون المعمولين نكرتين ، وقد جاء ما يثبت عدم العمل حال فقد

---

[١] البيت من شواهد التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ١٩٩، وهمع الهوامع: ١/ ١٢٥، والدرر اللوامع: ١/ ٩٧، وابن عقيل "٧٨/ ٣١٣"، والأشموني: "٢٢٣/ ١/ ١٢٤"، وخزانة الأدب: ١/ ٥٣٠ عرضا، والعيني: ٢/ ١٠٢ ومغني اللبيب: "٤٣٤/ ٣١٥" "٤٣٨/ ٥١٦"، وقطر الندى: "٥١/ ١٩٠"، والشذور: "٩٢/ ٢٦٠، ٢٦٢."

[٢] انظر في المسألة : شرح الكافية الشافية ١: ٤٤٠ ، توضيح المسالك والمقاصد ١ : ٥١٠ ، ، شرح ابن عقيل ١ : ٣١٣ الجنى الداني ١ : ٢٩٢ ، مغني اللبيب ١ : ٣١٥ ، شرح الأشموني ١ : ٢٦٤ ، شرح التصريح ١ ٢٦٨ ، وهمع الهوامع ١ ، ٤٥٦

[٣] أوضح المسالك ج١ ص٢٥٦

[٤] البقرة ٢٥٤

[٥] البقرة ٣٨

[٦] البحر المحيط ج١ ص ١٦٩

الشرطين في النص القرآني ، فالأول في قوله تعالى :" **لا فِيهَا غَوْلٌ** "[١] ، والثاني في نحو قوله :" **لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ** "[٢]

الرابعة :

العطف على اسم إن وأخواتها بالنصب قبل مجيء الخبر .

في قضية العطف على اسم إن وأخواتها بالنصب قبل مجيء الخبر ، يذهب النحاة إلى أنه :" يعطف على أسماء هذه الحروف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده ، كقوله :

إنَّ الرَّبِيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا * يَدَا أبِي العَبَّاسِ والصُّيوفَا [٣]

(فالخريفا) معطوف بالنصب على الربيع الذي هو اسم إن قبل مجيء الخبر وهو قوله (يدا أبي العباس) ثم عطف بالنصب كلمة الصيوفا بعد مجيء الخبر . والبيت لم ينسب لأحد ، ، قال الشيخ محمد محيي الدين :" وينسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، و ليس هو بثابت في ديوانه ، ولا في زيادات الديوان " [٤] والنحاة [٥] في استشهادهم بالبيت ، مع الطعن فيه بالجهالة يُعرِضُون عن الشاهد القرآني الوارد فيه العطف على اسم إن بعد استكمال الخبر وذلك قوله تعالى في قراءة حمزة :" **وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا** "[٦] بالنصب عطفا للفظ الساعة على لفظ

---

[١] الصافات ٤٧

[٢] يس ٤٠

[٣] أوضح المسالك ج١ ص٣١٤

[٤] أوضح المسالك ج١ ص٣١٤

[٥] انظر مع أوضح المسالك ما يأتي : الكتاب لسيبويه ٢ : ١٤٥ ، المقتضب ٤ : ١١١ ، الأصول ١ : ٢٥٠ ، شرح الكافية الشافية ١: ٥١٠ ، شرح التصريح ١ : ٣٢٠ ، همع الهوامع ١ : ٢٣٩

[٦] الجاثية ٣٢ والقراءة في النشر في القراءات العشر ٣٧٢\٢ محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري أبو محمد؛ المحقق: علي محمد الضباع، *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها*٢ : ٢٦٩ لأبي محمَّد مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥ - ٤٣٧) تحقيق: د. محيي الدين رمضان مطبوعات مجمع اللغة...

وعد الذي هو اسم إن ، ومثله أيضا قوله تعالى في قراءة الباقين :" **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** "[١] برفع الرسول على قراءة الجمهور ، وبنصبه على قراءة ابن أبي إسحاق ، وعيسى ابن عمر ، وزيد ابن علي [٢]

الخامسة :

إلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل .

في مسألة إلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل ،:"حكى البصريون عن طيىء وبعضهم عن أزد شنوءة ، نحو : ضربوني قومك ، وضربني نسوتك ، وضرباني أخواك "[٣] ، ثم أوردوا خمسة شواهد لا يخلو أكثرهم من مقال يطعن في صحة الاحتجاج بها هي :

هي : قوله : أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَولَى فَأَولَى لَكَ ذَا وَاقِيَة. [٤]

وقوله : يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أهلي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ [٥]

وقوله : وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْه وإن كانا له نَسَبٌ وَخِيرُ[٦]

---

[١] التوبة ٣

[٢] إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ٢ المؤلف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله *العكبري تحقيق* :محيي الدين رمضان مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م

[٣] أوضح المسالك ج٢ ص٨٨

[٤] البيت من المتقارب وهو من شواهد: التصريح: ١/ ٢٥٧، ونوادر أبي زيد الأنصاري: ٦٢، وأمالي ابن = الشجري: "١/ ١٣٢، والخزانة: ٣/ ٦٣٣، والعيني: ٢/ ٤٥٨، ومغني اللبيب: "٦٩١/ ٤٨٥"

[٥] الشاهد من الطويل انظر من شواهد: التصريح: ١/ ٢٧٦، والأشموني: "٣٥٩/ ١/ ١٧٠"، وهمع الهوامع: ١/ ١٦٠، والدرر اللوامع: ١/ ١٤٢، وشرح المفصل: ٣/ ٨٧، و٧/ ٧ والعيني: ٢/ ٤٦٠، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٣٣، والعيني: ٢/ ٤٦٠، ومغني اللبيب: "٦٧٩/ ٤٧٨"، وديوان أمية: ٤٨

[٦] والشاهد منسوب لعروة بن الورد من شواهد: التصريح: ١/ ٢٧٧، والعيني: ٢/ ٤٦٣، والبيان والتبيين: ١/ ٢٣٤، وليس في ديوان عروة بن الورد

معرضين عما ورد في النص القرآني من شواهد تثبت هذه القاعدة من نحو قوله تعالى :" وأسروا النجوى الذين ظلموا "[١] ، وقوله تعالى :" لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا "[٢] وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبرا مقدما، ومبتدأ مؤخرا. وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون المشار إليهن مبدلة منها الأسماء المذكورة بعد. وهذا ليس بممتنع إذا كان من سمع١ منه ذلك من غير أصحاب اللغة المذكورة.

وعلى هذين الوجهين يتخرج قوله تعالى: {وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}[٣] وقوله: {ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم}[٤]

السادسة :

في جواز تأنيث الفعل للفاعل .

في جواز تأنيث الفعل للفاعل . يذكر النحاة أنه :" يجوز الوجهان في مسألتين : إحداهما المنفصل كقوله :

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سُوءٍ[٥]

---

[١] الأنبياء ٣

[٢] مريم ٧٨

[٣] من الآية رقم "٣" من سورة "الأنبياء".
ينظر إعراب هذه الآية في البحر المحيط ٦/ ٢٩٧.

[٤] شرح الكافية الشافية ج٢ ص ٥٨٢٣ و الآية رقم "٧١" من سورة "المائدة".

[٥] البيت لجرير بن عطية الخطفي من الوافر، وهو من شواهد التصريح بمضمون التوضيح "١/ ٢٧٩، والأشموني: "٣٦٤/ ١/ ١٧٣"، والمقتضب: ٢/ ١٤٨، ٣/ ٣٤٩ والخصائص: ٢/ ٤١٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٥، والإنصاف: ١/ ١٧٥، وشرح المفصل: ٥/ ٩٢، والعيني: ٢/ ٤٦٨، وديوان جرير: ٥١٥.

وقولهم : حضر القاضي اليوم امرأة ، والتأنيث أكثر إلا إن كان الفاصل إلا فالتأنيث خاص بالشعر "[١] والنحاة [٢] هنا احتج بالشاهد الشعري معرضا عما ورد في النص القرآني من شواهد من نحو قوله تعالى :" **بلى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ..**"[٣] فقد أنث الفعل أحاطت جوازا ، لأن فاعله مؤنث مجازي منفصل ، ونحو قوله تعالى :" **فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ** "[٤]

الثانية : وأنقل فيه كلام ابن هشام : " وفي المجازي التأنيث نحو قوله تعالى:" **وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**" ومنه اسم الجنس واسم الجمع والجمع ، لأنها في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنث مجازي ، فلذلك جاز التأنيث نحو" **وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**" "**قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا**"، وأورقت الشجر والتذكير نحو : أورق الشجر ، (**وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ**) (**وقال نسوة**) وقال الرجال وجاء الهنود "[٥]

فالنص مثال واضح لما أسميته الإعراض عن الشاهد القرآني في جزء واضح من أجزائه ، فإذا كانت النماذج السابقة تجلى فيها الإعراض التام عن الشاهد القرآني في مقابل الشاهد الشعري ، فإن نص ابن هشام الأخير واضح فيه أنه اعتمد على النص القرآني في بعض أجزائه ، وأعرض عنه في بعض جزئياته ، مما يوضح بجلاء الفكرة التي يدور حولها البحث ، فابن هشام احتج لاسم الجنس واسم الجمع بشاهدين من القرآن ، ثم أعرض عنه في الاحتجاج للجمع بالمثال ، فمثل بالشجر تأنيثا وتذكيرا مع الاتصال فقط على الرغم من أن النص القرآني شمل الحالات الأربعة، تذكيرا وتأنيثا واتصالا وانفصالا .

---

[١] أوضح المسالك ج٢ ١٠٠

[٢] انظر أوضح المسالك ٢ : ١٠٠ ،الجمل ١ :١٩٣ ، المقتضب ٢ : ٤١٦، والمفصل ١ :٢٤٧ ، شرح الأشموني ١ : ٣٩٧ ، وشرح التصريح بمضمون التصريح ١ : ٤٠٩ ، ضياء السالك ٢ : ٢١

[٣] البقرة ٨١

[٤] البقرة ٢٧٥

[٥] أوضح المسالك ج٢ ص١٠٤

فشاهد التأنيث مع الاتصال قوله تعالى :" **وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى**"[١] وشاهده مع الانفصال قوله تعالى :" **فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ...**"[٢] ، ومن شواهد تذكير جمع التكسير مع الاتصال قوله تعالى :" **حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا** "[٣] ، أما التذكير مع الانفصال فشاهده قوله تعالى : " **قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ.....** "[٤] ، أما جمع التكسير لمؤنث فقد ذكر له ابن هشام له شاهد واحد حال الاتصال في قوله تعالى :"**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ**" [٥]وترك شاهد التأنيث مع الانفصال في قوله تعالى :"**كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَا أُمَمٌ** "[٦]

السابعة :

إقامة المصدر مقام فعله .

نص النحاة على أن المصدر يقوم مقام فعله ، قال ابن هشام : " وقد يقام المصدر مقام فعله فيمتنع ذكره معه ، وهو نوعان : ما لا فعل له ، نحو : ويل زيد وويحه ، وبله الأكف ... فيقدر له عامل من معناه على حد : قعدت جلوسا " ثم ذكر : " أما الثاني : ما له فعل من لفظه ، وهو نوعان : واقع في الطلب ، وهو الوارد دعاء كـ سقيا ورعيا وجدعا أو أمرا أو نهيا ، نحو قياما لا قعودا ونحو فضرب الرقاب "[٧]

وهو في احتجاجه للقاعدة في النص السابق يعرض عما ورد في النص القرآني من النوع الأول وهو ما لا فعل له ، نحو قوله جل شأنه :" **قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا**

---

[١] العنكبوت ٣١
[٢] غافر ٨٣
[٣] يوسف ١٠١
[٤] آل عمران ١٨٤
[٥] يوسف ٣٠
[٦] الرعد ٣٠
[٧] أوضح المسالك ج٢ ص١٩٠ ، ١٩٢

تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا "[١] وفي الحالة الثانية وهي المصدر الذي له فعله ، احتج لما دلّ على الأمر بقوله تعالى :" **فضرب الرقاب** " ، وأعرض عما ورد في النص القرآني دالا على الدعاء من نحو قوله تعالى :" وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ " [٢] ثم الواقع بعد الخبر قال : أو واقع في الخبر ، وذلك في مسائل ، ثم ذكر منها :" أن يكون مؤكدا لنفسه أو لغيره ، فالأول الواقع بعد جملة تحتمل معناه ، نحو :" له علي ألف عرفا " أي اعترفا ، : والثاني : الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ، نحو :" زيد ابني حقا " و "هذا زيد الحق لا الباطل " و"لا أفعل ذلك البتة "[٣]

وهو هنا يعرض عما ورد في النص القرآني من شواهد القاعدة ، فما ورد من نصب المؤكد لنفسه ، والعامل فيه محذوف وجوبا قوله تعالى :" **وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ** "[٤] فوعد مصدر محذوف عامله والتقدير : وعد الله ذلك وعدا . والشاهد الثاني قوله تعالى :" **أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا** "[٥] فحقا مصدر مؤكد لغيره ، والعامل فيه محذوف وجوبا تقديره : أحقهم حقا

---

[١] طه ٦١

[٢] سورة محمد ٨

[٣] أوضح المسالك ج٢ ص١٩٥ و ١٩٦ ، المفصل ١ : ١٩٦ ، والجنى الداني ١ : ٤٢٥ ، توضيح المقاصد والمسالك ٣: ٧٦١١ ، ومغني اللبيب ١ : ١٥٦ ، وشرح الأشموني ١ : ٤٧٨ ، وشرح التصريح ١ : ٥٠٠ وهمع الهوامع ٢: ٢٩٠ ، وضياء السالك ١٢٩ .

[٤] الروم ٢

[٥] الأنفال ٤

الثامنة :

جر المفعول لأجله المعرف بأل .

يذهب النحاة [١] في إعراب المفعول لأجله إلى :" ويجوز جر المستوفي للشروط بكثرة إن كان بأل ، وبقلة إن كان مجردا ، وشاهد القليل فيهما قوله :

لاَ أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ [٢]

فالنحاة يحتجون لجواز نصب المفعول لأجله معرفا بأل بشاهد شعري مطعون فيه بجهالة قائله ، قال الشيخ محمد محيي الدين :" لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ..."[٣] ، وهو هنا يعرض عما ورد في النص القرآني شاهدا على القاعدة في نحو قوله تعالى :" **وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا** " [٤] ، فكلمة القسط مصدر تعرب مفعولا لأجله [٥] ، وجدير بالتنبيه في هذه المسألة أن نحويا مثل ابن هشام لم يفرد أنواع المفعول لأجله بالذكر والتفصيل ، وإنما ذكرها عرضا ، على الرغم من تفصيلها في شواهد القرآن فجاء المفعول لأجله مفردا ، في قوله عز وجل:" **وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ** " [٦]وقوله :"**أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا**" [٧]

---

[١] انظر : شرح الكافية الشافية ٢ : ٦٧٢ ، و اللمحة في شرح الملحة ١ : ٢٦٤ ، توضيح المقاصد ٢ : ٦٥٥ ، شرح ابن عقيل ٢ :١٨٧ ، شرح الأشموني ١: ١ : ٤٨٣ ، شرح التصريح ١ : ٥١٣ ، همع الهوامع ٢ : ١٣٤ .

[٢] من الرجز أوضح المسالك ج٢ ص٢٠٠وهو من وشرح التصريح بمضمون التصريح: ١/ ٣٣٦، والأشموني: "٤٣١/ ١/ ٢١٧."

[٣] المصدر السابق نفسه

[٤] الأنبياء ٤٧

[٥] البحر المحيط ٣١٦\٦

[٦] الأنبياء ٣٤

[٧] المؤمنون ١١٥

التاسعة :

رجحان النصب في باب المفعول معه .

في حالة رجحان النصب في باب المفعول معه ، يذهب النحاة[١] إلى أن :" للاسم بعد الواو خمس حالات . ثم ذكروا منها " ... رجحان النصب ، في نحو قوله :

فَكُونُوا أَنتُم وَبَنِي أَبِيكُم مَكَانَ الكُلَيتَينِ مِنَ الطِّحَالِ "[٢]

فحالة رجحان النصب هنا احتج لها النحاة بشاهد مطعون فيه بجهالة قائله ، قال الشيخ محمد محيي الدين :" لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، والنحاة يروون عجزه هكذا : مكان الكليتين من الطحال "[٣] ، وهم هنا يعرضون عن شاهدين من شواهد القرآن دالّين على رجحان النصب ، هما قوله تعالى :" فأجمعوا أمركم وشركاءكم "[٤]وقوله :" **والذين تبوّءوا الدار والإيمان** "[٥]

---

[١] انظر أوضح المسالك ١ : ٣٧٢ ، والكتاب ١ : ٢٩٨ ، واللمع في العربية ١ : ٦٠ ، والمفصل في صنعة الإعراب ١ : ٨٣ ، وشرح التصريح ١ : ٥٣٤ ، وهمع الهوامع ٢ : ٢٣٩

[٢] الشاهد من الوافر أوضح المسالك ج٢ ص٢١٣ ، وانظر : من شواهد: التصريح: ١/ ٣٤٥، والأشموني: "٤٤١/ ١/ ٢٢٥" والهمع: ١/ ٢٢٠، ٢٢١، والدرر: ١/ ١٩٠، والعيني: ٣/ ١٠٢، وشرح المفصل: ٢/ ٤٨، ٥٠، والكتاب لسيبويه: ١/ ١٥٠، وقطر الندى "١٠٣/ ٣١٥"، ومجالس ثعلب: ١٢٥.

[٣] المصدر السابق نفسه بهامشه

[٤] يونس ٧١

[٥] الحشر ٩

العاشرة :

مجيء الحال مصدرا .

في باب الحال ، ذكر النحاة في مسألة مجيء الحال مصدرا فقالوا :" وقد جاءت مصادر أحوالا بقلة في المعارف كـ جاء وحده ، وأرسلها العراك . ويكثر في النكرات كطلع بغتة وجاء ركضا وقتلته صبرا ..."[١] وهذا الذي احتج به النحاة من كلام العرب جاء بديلا عما ورد في النص القرآني من شواهد مجيء الحال مصدرا ، ومن ذلك قوله تعالى: **" الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً "** [٢] وقوله تعالى :" **وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ "** [٣] وقوله جل شأنه :" **لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا "**[٤]...

ثم قالوا :" وأصل صاحب الحال التعريف ، ويقع نكرة بمسوغ ، كأن يتقدم عليه الحال ، نحو : في الدار جالسا رجل،

وكقوله : لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ "[٥] وهذا الشطر الذي احتج به ابن هشام للقاعدة شاهد مضطرب مطعون في صحته بهذا الاضطراب . قال الشيخ محمد محيي الدين :" يحتمل أن يكون هذا الشاهد نصف بيت من مجزوء الوافر ، ويحتمل أن يكون قطعة من بيت من الوافر ، وقد روي على هذين الاحتمالين ، فروى سيبويه بيتا هذا

---

[١] أوضح المسالك ج٢ ص٢٦٧ ، الكتاب ١: ٣٧٢ ، والمقتضب ٣ : ٢٣٧ ، الأصول : ١ : ١٦٤ ، شرح أبيات سيبويه ١: ١٦ ، المفصل ١ : ٩١ ، شرح الكافية الشافية ٢ : ٧٣٤ ، شرح الأشموني ٢ : ١٠ ، وشرح التصريح بمضمون التصريح ١ : ٥٧٩

[٢] البقرة ٢٧٤

[٣] الأعراف ٥٦

[٤] النساء ١٩

[٥] أوضح المسالك ج٢ ص٢٧٠ ، الجمل ١ : ١٠٣ ، الكتاب ٢ : ١٢٣ ، نتائج الفكر ١ :١٨٣ ، واللمحة في شرح الملحة ١ : ٣٨٨ ، ومغني اللبيب ١ : ١١٨ ، والأشموني ٢ : ١٠ ، شرح التصريح ١ :٥٨٤

الشاهد صدره ، وعجزه : يلوح كأنه خلل . ونسبه إلى كثير عزة ، وروى جماعة بيتا آخر هذا الشاهد قطعة منه وهو بتمامه :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمُ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

واختلفوا في نسبته ، فنسبه بعضهم لكثير عزة ، ونسبه آخرون إلى ذي الرمة "[١]

والشاهد على هذا ساقط متنا وسندا بحكم القاعدة الأصولية المقررة (الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال)[٢] وعلى الرغم من ضعف الشاهد ، بل سقوطه أصوليا احتج به ابن هشام ، معرضا عما ورد شاهدا للقاعدة في النص القرآني من نحو قوله جل ثناؤه :" **لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ** "[٣]فالظرف(عند) يقع حالا متقدمة على صاحبها جنات ، وهي نكرة .

ثم قال :" وقد يقع نكرة بغير مسوغ ، كقولهم : عليه مائة بيضا " تاركا شاهدا قرآنيا هو قوله تعالى :" **وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**"[٤] فقوله (وهو خير لكم) حال من (شيئا) وقد تقدم الحال في الآية بلا مسوغ .

---

[١] المصادر السابقة نفسها وهو من (الوافر)
[٢] الأصول ، د. تمام حسان ص ٢٠
[٣] آل عمران ١٥
[٤] البقرة ٢١٦

الحادية عشر :

تعدد الحال

في مسألة تعدد الحال يقول النحاة :" ولشبه الحال بالخبر والنعت جاز أن تتعدد لمفرد وغيره ، فالأول كقوله :

عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ ... زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلاَنِ حَافِياً[1]

قال الشيخ المحقق :" أنشد ابن الأعرابي هذا الشاهد ولم يسم قائله "[2] ورغم الطعن في البيت بالجهالة إلا أن الاحتجاج به لم ينقطع مع الإعراض عما ورد في النص القرآني دليلا على صحة القاعدة من نحو قوله تعالى :" ... **ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً**[3] فراضية مرضية حالان من الضمير في ارجعي .

وفي مسألة (الحال المؤكدة) النحاة أنواعها :" وإما لمضمون جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين ، كـ زيد أبوك عطوفا "[4] وهو احتجاج بشاهد من كلام العرب غير منسوب لأحد معرضا عما ورد في النص القرآني شاهدا على البيت من نحو قوله تعالى :"**وَيَا قَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً** "[5]وقوله تعالى :" **وَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ** "[6]

---

(1) الشاهد من بحر الطويل أوضح المسالك ج٢ ص ٢٩٣ ، شرح الأشموني ٢ : ٢٦ ، وشرح التصريح بمضمون التصريح ١ : ٦٠١ ، وضياء السالك ٢ : ٢٣١

(2) المصدر السابق ج٢ ص ٢٩٣

(3) الفجر ٢٨

(4) أوضح المسالك ج٢ ص ٣٠١

(5) هود ٦٤

(6) القصص ٧٩

المبحث الثالث

الإعراض عنه ترجيحا

الترجيح مأخوذ من الفعل رجح ، وهو دال على الثقل ، يقال : رجحت بيدي شيئا وزنته ، ونظرت ما ثقله[١] ، قال سامي عوض ويوسف عباد :" ومن هذا المعنى استعمل فعله في باب المفاضلة لتفضيل أمر على آخر وتقويته بدليل أو قرينة وما شابه ذلك ... لأن الرجحان بالثقل لا يكون إلا لزيادة فضل أو مزية "[٢]

عرف الاصطلاحيون الترجيح بأنه : إثبات مرتبة في إحدى الدليلين على الآخر ، وعرفه الكفوي بأنه :" بيان القوة لأحد المتعارضين على الآخر " [٣] وعرفه المناوي بأنه :" تغليب أحد المتقابلين "[٤]قال د. محمد فرج علي :" أما الأخبار فيقع فيها الترجيح بالرجوع إلى حال راويه أو إلى متن الحديث ... "[٥] فالراوي يرجح بكثرة الرواة ، وقلة وسائطه ، وفقه الراوي وعلمه بالعربية ، وأفضليته وحسن اعتقاده ، وكونه صاحب الوقعة ... وبكثرة المزكين وحفظه وزيادة ضبطه ، كذا يرجح بزيادة الثقة والفطنة والورع "[٦]

---

[١]العين ٣/ ٧٨ الخليل بن أحمد الفرهيدي

[٢]الترجيح النحوي في مسائل متعلقة بالعطف ل / سامي عوض ويوسف عبود ص٧٣ و ٧٤ مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها / مجلة دولية محكمة

[٣]الكليات لأبي البقاء الكفوي ص٣١٥

[٤]التوقيف على مهمان التعريف ص٩٥ محمد عبد الرؤوف المناوي

[٥]التعارض والترجيح ص إعداد / أمحمد فرج علي فرحات . جامعة عمر المختار

[٦]بذل النظر في الأصول ص٤٨٤ لمحمد عبد الحميد الأسمري تحقيق محمد زكي عبد البر مكتبة التراث ـ القاهرة ط الأولى ١٩٩٢

قال المقدسي :" كما أطالوا النظر عند الترجيح في السند ، كأن يكون أحدهما مرسلا والآخر مسندا ، فالمسند أولى ، لأنه متى ذكر الراوي أمكن السامع الفحص عن عدالته "[١]

هذا التنظير المهم حكم عادل على صنيع النحاة الذي سوف يظهر في هذا المبحث الأخير ، فالترجيح تقديم لأحد الدليلين على الآخر وتقعيد ما ينص عليه ، والترجيح يجب أن يكون لأقوى الاثنين سندا ومتنا .

والطبيعي أن يكون القرآن الكريم هو الدليل الراجح حال الخلاف بحكم تقدمه سندا ومتنا ، لكن الملاحظ أن النحاة قدموا الدليل الشعري في كثير من قضايا النحو على نصوص الكتاب . وسوف يتبين ذلك في القضايا الآتية :

أولا :

في العطف على اسم إن بالرفع قبل استكمال الخبر .

وهي قضية من قضايا الخلاف التي تجاوز فيها النحاة المانعين الشاهد القرآني مشترطين ما لم يشترطه ، فقالوا :" ويعطف على اسم إن بالرفع بشرطين : استكمال الخبر ، وكون العامل أن أو إن أو لكن "[٢] ، وهم في اشتراطهم هذا يعرضون عما جاء في النص القرآني مجيزا مثل هذا الأسلوب في قوله عز وجل : " **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ**

---

[١] أصول الفقه لشمس الدين المفلح المقدسي ص٤٨٤ تحقيق د. فهد بن محمد السدحان ـ مكتبة العبيكان ط الأولى ١٩٩٩

[٢] أوضح المسالك ج١ ص ٣١٥

هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى..." [١] برفع كلمة (الصابئون) [٢] بالعطف على اسم إن قبل استكمال الخبر ، ومنه قوله تعالى :" إنَّ ***اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ..*** "[٣]

ثانيا :

تذكير الفعل وتأنيثه مع جمع السلامة .

أوجب جمهور نحاة البصرة تأنيث الفعل إذا كان فاعله جمعا مؤنثا ، وتذكيره إذا كان الفاعل جمعا مذكرا سالما [٤] وتبعهم على ذلك غير قليل من المتأخرين[٥] ، قال ابن هشام ناصا على وجوب تذكير الفعل مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث :" إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو : قام الزيدون ، والتأنيث في نحو : قامت الهندات " [٦] ، فابن هشام بتقريره وجوب مثل هذا الأسلوب يعرض عما أجازه الشاهد القرآني وقبله نحاة الكوفة في نحو قوله تعالى :" **قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ** "[٧] وقوله جل شأنه :**"وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ"**[٨] ، الغريب أن ابن هشام لم يكتف بالإعراض عن الشاهد القرآني وعدم جعله مرجحا في الجواز بل ذهب لتأويل الشاهد عدة تأويلات ـ وكأنه فوجئ به ـ فقال:" وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد ، وبأن التذكير في جاءك للفصل ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات ، أو لأن أل مقدرة بالاتي ، وهي اسم جمع "[٩]

---

[١] المائدة ٩٦
[٢] الكشاف الزمخشري ج٣ ص٢٤٥ والبحر المحيط لأبي حيان ج٧ ص٢٤٨
[٣] الأحزاب ٦٥
[٤] الكتاب ٢ / ٣٨ و٣٩ ، والتصريح على التوضيح ١/ ٢٨٠
[٥] شرح التسهيل ٢/ ١١٣ ، ارتشاف الضرب ١/ ٣٥١
[٦] أوضح المسالك ج٢ ص٤٠٢
[٧] يونس ٩٠
[٨] آل عمران ٨٦
[٩] أوضح المسالك ج٢ ص٤٠٢

ثالثا :

نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده .

اختلف النحويون في إنابة غير المفعول به مع وجوده عن الفاعل ، فمنعه البصريون، قال ابن هشام :" ولا ينوب غير المفعول مع وجوده " [١] ، فيجعل إنابة غيره مما لا يجوز لغة معرضا عما احتج به الكوفيون في قراءة أبي جعفر وشيبة لقوله تعالى :" **لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** "[٢] حيث أقيم الجار والمجرور نائبا عن الفاعل مع وجود المفعول به ، قال أبو حيان :" وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول ، على أن يقام المجرور وهو (بما) ، وينصب المفعول به الصريح ، وهو (قوما). [٣] ويقول ابن مالك :" وأجاز هو(يقصد الأخفش) والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده عن الفاعل، وبقولهم أقول ، إذ لا مانع من ذلك ، مع أنه وارد عن العرب "[٤] وعلى الرغم من وضوح القراءة في الدلالة على الجواز ، إلا أن ابن هشام منع القاعدة وإعمال الآية الكريمة ، قال :" **ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده** "[٥] ويذهب ابن عصفور إلى رد ظاهر الآية إلى التأويل الأتي :" إن(قوما) في آية الجاثية السابقة ليس معمولا لـ(يجزى) بل لفعل مضمر يدل عليه (يجزى)، كأنه قال : جزى الله قوما . ويكون مفعول (يجزى) ضمير المصدر المفهوم منه ، كأنه قال : ليجزى الجزاء ، وقيل : إن هذه القراءة لحن "[٦]

---

[١] أوضح المسالك ج٢ ص٢٣٣ ، المقتضب ٤/ ٥١ ، الأصول ١/ ٢٠٢

[٢] الجاثية ١٤ والقراءة في السبعة في القراءات لابن مجاهد ٥٩٥ ، الحجة ٦٦٠ ، النشر ٢/ ٣٧٢

[٣] انظر البحر المحيط ج٩ ص ٤١٧ ، ٤١٨ ،

[٤] نظر شرح التسهيل ج٢ ص١٢٨

[٥] أوضح المسالك ٢ : ١٢٨

[٦] شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٣٧ ، والبحر المحيط ٩ : ٤١٨

رابعا :

تقديم معمول اسم الفعل عليه .

اختلف النحاة في مسألة عمل اسم الفعل متأخرا عن معموله في مثل (زيدا عليك، وعمرا عندك) ، فالبصريون ومن حذا من النحاة حذوهم لا يرون جوازه في العربية بل يمنعونه ويردون قول من أجازه [١] معرضين عما ورد في النص القرآني مجيزا مثل هذا الأسلوب من نحو قوله تعالى :" **كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ** "[٢] على تقديم المعمول (كتاب) على عامله عليكم بمعنى الزموا . لكن نحاة البصرة أعرضوا عن الشاهد المجيز منتصرين لما قعدوا من قواعد مؤولين النص بما استطاعوا من تأويلات ، يقول أبو البركات الأنباري عرضا تأويلات وردود البصريين :" أما حجتهم بقوله تعالى(كتاب الله عليكم) فليس لهم فيه حجة ، لأن كتاب الله ليس منصوبا بعليكم ، وإنما هو منصوب لأنه مصدر والعمل فيه فعل مقدر ، والتقدير : كتب الله كتابا عليكم ، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة السابق عليه "[٣] . ومما أولوا به الآية :" كتاب منصوب على جهة الأمر ، وذلك بإضمار فعل ، والتقدير : الزموا كتاب الله ، ويكون عليكم مفسرا له[٤]

خامسا : وقوع الفعل الماضي حالا .

اختلف النحويون في مسألة وقوع الفعل الماضي حالا غير مسبوق بقد ، فذهب البصريون إلى عدم جواز وقوع الفعل الماضي حالا معرضين عما ورد شاهدا في النص القرآني من قوله تعالى :" **أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** "[٥]على أن (حصرت) فعل

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف ج١ ص٢٨٨
[٢] النساء ٢٤
[٣] الإنصاف ج١ ص٢٣٠
[٤] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٦ ، الدر المصون ٣/ ٦٤٩
[٥] النساء ٩٠

ماض ، وهو في موضع الحال والتقدير حصرة صدورهم[١] ،وكذلك قوله تعالى :"**قَالُواْ يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ...**"[٢] وقد ذهب البصريون لتأويل الآيات كل مذهب ، فنقل صاحب الإنصاف تأويلهم :" أما احتجاجهم فلا حجة لهم فيه ، وذلك من أربعة أوجه ، الوجه الأول : أن يكون صفة لقوم المجرور في أول الآية وهو قوله تعالى :" إلا الذين يصلون إلى قوم " الوجه الثاني : ن يكون صفة لقوم مقدر ، والتقدير ، أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم ، والماضي إذا وقع صفة لمحذوف جاز أن يقع حالا بإجماع . الوجه الثالث : أن يكون خبرا بعد خبر ، كأنه قال : أو جاءوكم ، ثم أخبر فقال : حصرت صدورهم . والوجه الرابع : أن يكون محمولا على الدعاء لا على الحال ، كأنه قال : ضيق الله صدورهم ، كما يقال جاءني فلان وسع الله رزقه ، وأحسن إلي غفر الله له ... فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي ومعناه الدعاء ، وهذا كثير في كلامهم .[٣] وذهب غيرهم إلى تقدير (قد) في كل آية [٤] أو أنها جواب شرط مقدر، وتقديره :" إن جاءوكم حصرت صدورهم "[٥] وقد عقب أبو حيان على المسألة بترجيح الجواز منتصرا للنص ، فقال :" والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير (قد) ، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدا "[٦] .

---

[١] انظر شرح المفصل ص ٢٤٦ ، وشرح الرضي على الكافية ج١ ص١٩٥ ، وخزانة الأدب ج١ ص٥٥٢

[٢] يوسف ٦٥

[٣] الإنصاف ج١ ص٢٥٣ و ٢٥٤

[٤] معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٢ إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٧٩

[٥] البحر المحيط لأبي حيان ٤ / ١٤

[٦] ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٠

سادسا :

مِنْ لابتداء الغاية الزمانية .

اختلف النحويون في مجيء (من) الجارة للدلالة على ابتداء الغاية الزمانية ، فمنع البصريون مجيئها دالة على ذلك [١] على الرغم من دلالة (من) في قوله تعالى: " لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ "[٢] على ابتداء الغاية الزمانية ، قال الأخفش :" يريد منذ أول يوم ، لأن من العرب من يقول : لم أره من يوم كذا ، يريد منذ "[٣] وقوله تعالى :" لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ " حيث دخلت (من) على (قبل وبعد) وهما ظرفا زمان .

وعلى الرغم من وضوح الآية في النص على الجواز إلا أنهم أعرضوا عن الآية ولم يجعلوها دليلا مرجحا لهذا الجواز وذهبوا إلى تأويلها تأويلا يخالف الظاهر ويوافق الإعراض عنها ، وقد نقل أبو البركات ذلك التأويل بقوله :"أما احتجاجهم بقوله تعالى (من أول يوم ...) فلا حجة لهم فيه ، لأن التقدير فيه : من تأسيس أول يوم ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال تعالى (واسأل القرية ...) والتقدير فيه : أهل القرية "[٤]

---

[١] الكتاب ٤ / ٢٢٤ ، المقتضب ١/ ١٨٢ ، الأصول ١/ ٤٠٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٨

[٢] التوبة ١٠٨

[٣] معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٦٥

[٤] الإنصاف ج١ ص ٣٧٢

سابعا :

الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

اختلف النحويون في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور على رأيين ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بغير الجار والمجرور أو الظرف إلا في الضرورة ، ولا يجوز مطلقا في غيره [١] ، معرضين عن قوله جل وعلا :" **وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ** "[٢] حيث قرئت بنصب (أولادهم) وجر(شركائهم) على الإضافة ، وقد فصل بين المصدر المضاف إلى فاعله بالمفعول وهو (أولادهم) والتقدير فيه : قتل شركائهم أولادهم ، وقد ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك مطلقا معرضين عن القراءة السبعية السابقة ، وقد أيدوا إعراضهم بتأويل نص الآية على ما نقه أبو البركات بقوله :" أما قراءة من قرأ من القراء... فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها ، لأنكم لا تقولون بموجبها ، لان الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الضرورة ... والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ووهم القارئ ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبا بالياء... "[٣]

---

[١] الكتاب ١/ ١٧٦ ، المقتضب ٤/ ٣٧٦ ، الأصول ٢/ ٢٢٦ ، الإنصاف ٢/ ٤٢٧ وشرح التصريح بمضمون التصريح ٢ / ٥٧

[٢] وهي قراءة ابن عامر ، السبعة في القراءات ٢٧٠ ، الكشف ١ / ٤٥٣ ، النشر ٢/ ٢٥٣

[٣] الكشاف ٢/ ٤٣٥ ، والإنصاف ج٢ ص٢٣٥ و ٢٣٦ الدر المصون ٥/ ١٦٦

ثامنا :

إضافة الشيء إلى نفسه .

ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، واحتجوا بقوله تعالى :" إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ " على أن اليقين نعت للحق ، لأن الأصل فيه الحق اليقين ، والنعت في المعنى هو المنعوت ، فأضاف المنعوت إلى المعنى وهما بمعنى واحد . وقوله تعالى :" **وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۖ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ** " والآخرة في المعنى نعت للدار ، والأصل فيه وللدار الآخرة خير ، وهما بمعنى واحد . وقوله تعالى :" **جنات وحب الحصيد** " والحب في المعنى هو الحصيد وقد أضافه إليه ... وقد ذهب البصريون إلى عدم جواز المسألة معرضين عن كل ما احتج به الكوفيون زاعمين أن كل ما احتجوا به لا يكون حجة ، لأن كل ما احتجوا به محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه ، إما قوله تعالى :" إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ " فالتقدير فيه : حق الأمر اليقين ، وأما قوله تعالى :" **ولدار الآخرة خير** " فالتقدير فيه: ولدار الساعة الآخرة " [١]

تاسعا :

العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة حرف الجر .

اختلف النحويون في مسألة جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ، فذهب البصريون إلى امتناع ذلك [٢] ، معرضين عن ترجيح الجواز بقوله تعالى في قراءة حمزة الزيات:" **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ**" [٣] بجر الأرحام وهي قراءة حمزة أحد القراء السبعة ، وبقوله جل شأنه :" **وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ**

---

[١] الإنصاف ج٢

[٢] الكتاب ٢/ ٣٨١ ، أمالي الزجاجي ٢٤٦

[٣] النساء (١) والقراءة بجر الأرحام قرأ بها الحسن وابن عباس ، انظر السبعة ٢٦٦ ، والكشف ٣٧٥/١ ، وإتحاف فضلاء البشر ١٨٥

اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ..."[1] ، فقوله : وما يتلى عليكم معطوف على الضمير في قوله (فيهن) ، ومن ذلك :" **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ "**[2] بعطف المسجد على الضمير في به ،

وقد ذهب البصريون إلى عدم جوازه معرضين عن الآيتين السابقتين صارفين ما يدل ظاهرهما عليه من إجازة القاعدة ،

وقد نقل ابن الأنباري هذا التأويل بقوله :" أما احتجاجهم بقوله تعالى :(... والأرحامِ) فلا حجة لهم فيه من وجهين ، أحدهما : أن قوله والأرحام ليس مجرورا بالعطف على الضمير الجر ور ، وإنما هو مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله :" **إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**) ، والوجه الثاني : أن قوله والأرحام مجرور بباء مقدرة غير ملفوظ بها ، وتقديره: وبالأرحام ، فحذفت لدلالة الأولى عليها ... وأما قوله تعالى :(... فيهن وما يتلى عليكم) فلا حجة لهم فيه أيضا من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه في موضع جر ، إنما هو في موضع رفع بالعطف على (الله) ، والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وهو القرآن ، وهو أوجه الوجهين . والثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على النساء من قوله (يستفتونك في النساء) لا على الضمير المجرور فيهن .[3] ، وقد أوغل نحاة البصرة في الإعراض عن النص القرآني بوصفهم آية (الأرحام) بالقبح والضعف [4]

---

[1] النساء ١٢٧

[2] البقرة ٢١٧

[3] الإنصاف ج٢ ص٤٦٧و ٤٦٨

[4] الخصائص ٢/ ٢٨٥ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢ ، الكشاف ١/ ٤٦٢ ، شرح المفصل ٣ / ٧٨ .

عاشرا :

مجيء واو العطف زائدة .

اختلف النحويون في جواز مجيء الواو العاطفة زائدة ، فرجح الكوفيون الجواز عملا بقوله تعالى :" **حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**[١] فالواو زائدة لأن التقدير فيه : فتحت أبوابها ، لأنه جواب لقوله (حتى إذا جاءوها) كما قال تعالى في صفة سوق أهل النار إليها (**حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**)[٢] ولا فرق بين الآيتين ، وقال تعالى :" حَتَّىٰ **إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ** "[٣] فالواو زائدة ، لأن التقدير فيه : اقترب ، لأنه جواب لقوله تعالى : (حتى إذا فتحت) وقال تعالى :"**إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ .وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ**... "[٤] . وقد أعرض البصريون عن دلالة الآيات التي احتج بها الكوفيون وجعلها دليلا مرجحا في الجواز بتأويلها عن ظاهرها على ما نقل أبو البركات عنهم ، قال :" أما احتجاجهم بقوله تعالى (**حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**) فنقول : هذه الآية لا حجة لكم فيها ، لأن الواو في قوله : (**وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**) عاطفة وليست زائدة ، وأما جواب إذا فمحذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا ، وكذلك في قوله (...**وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ**) الواو فيه عاطفة وليست زائدة ، والجواب فيه : حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون قالوا يا ويلنا ، فحذف القول ، وقيل : جوابها (**فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُو**) وكذلك قول الله تعالى :" **إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ .وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ**...." الواو فيه عاطفة وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : ...

---

[١] الزمر ٧٣
[٢] الزمر ٧٤
[٣] الأنبياء٩٧
[٤] الانشقاق ١

يرى الإنسان فيه الثواب والعقاب ... " [1] وكل هذا رغبة في الإعراض عن الشاهد القرآني نصرة للرأي ودفاعا عن المذهب .

ومما سبق عرضه في هذه القضايا يتبين للقارئ النوع الثالث من مظاهر الإعراض عن النص القرآني وشواهده ، فالقضايا العشر التي تم رصدها في هذا المبحث تغافل النحاة عن النص القرآني ، فحكموا بالمنع والشذوذ لأحكام ورد في نص الكتاب ما يؤيدها ويجعلها حجة .

وللباحث أن يتسأل عن الزعم المنتشر المتمثل في ادعاء صنيع القواعد النحوية من أجل القرآن وحفظ نصه ، أين هو ؟ والنحاة يهدرون نصوصه في مقابل نصوص لم تبلغ شيئا من ناحية التوثيق والإسناد .

---

[1] الإنصاف ج٢ ٤٥٩ و٤٦٠

الخاتمة

تناولت في هذا البحث ظاهرة تتعلق بمصدر هام من مصادر التقعيد النحوي ، هذا المصدر هو القرآن الكريم الذي أجمع علماء اللغة على أنه جمع الفصاحة والبلاغة من طرفيها ، وأجمع نحاة العربية على أنه حجة على ما سواه .وأن ما صاغوه من قواعد وما نظروا له من أحكام كان خدمة له ودفاعا عنه وصيانة للغته من اللحن أو التغيير ، وعلى الرغم من هذا الإجماع إلا أن النحاة لم يتبعوا هذا التنظير تطبيقا يوازيه ، فتراجع النص القرآني وتراجعت شواهده أمام كل ما استعان به النحاة من شواهد عربية ينقص كثيرا منها التوثيق الذي يجعل المتلقي مطمئنا للحكم النحوي الذي أصدره النحاة بناء على ذلك النص العربي ، بل ينقص كثيرا منها تلك الضوابط التي وضعها النحاة لقبول الشاهد حجة على القواعد ، تراجع النص القرآني أمام هذه النصوص والشواهد التي ادعى النحاة أنها تمثل لغة العرب ، بل تراجع أمام أمثلة النحاة المصنوعة صناعة تجافي ما كان يعرف بضوابط الاحتجاج وعصره . هذا الإعراض عن النص القرآني أوقع خلافا عميقا بين المشتغلين بقضايا النحو وأصوله حول موقف النحويين هذا بين معترف به و رافض له ، وبين منكر لوجوده أو متأول له .

وقد حاولت في هذا البحث أن أحرر هذا النزاع ، وأن أحكم في هذا الخلاف ، وأن أتبين الموقف الحقيقي من النص القرآني للنحاة المؤسسين لهذا العلم ، وقد سلكت في ذلك منهجا مختلفا عما اعتاده الذين يرون أن النحاة أهملوا النص القرآني في ميدان الدراسات النحوية وأولئك الذين يرون خلاف ذلك ، فنظرت في القواعد والشواهد لأرى حقيقة الموقف العملي ، فنظرت للنص القرآني في ثلاثة محاور هي محاور الاحتجاج وأسس القواعد . فنظرت إليه في أمثلة النحاة التي تمهد للقاعدة النحوية ، ونظرت إليه في شواهد النحاة التي يستدلون بها على صحة القاعدة النحوية ، ونظرت إليه في قضايا الخلاف حيث يكون الترجيح لدليل من الأدلة ، فيترتب عليه حكم نحوي ملزم .

وقد تبين للباحث في هذه الدراسة ما يأتي :

أولا ـ أن النحاة المؤسسين المؤثرين الذين يمثلوا المصدر الرئيس للتدريس النحوي تعاملوا مع النص القرآني عند التمثيل للقواعد تعاملا يظهر استغناءهم بالمثال المصنوع عن النص القرآني ، وذلك أنهم مثلوا لعدد كبير لقواعدهم بأمثلة مصنوعة مكررة معرضين عن التمثيل بآيات القرآن الكريم مع وجود آيات عديدة بديلة عن أمثلتهم المصنوعة ، وقد أوردت أمثلة عديدة لذلك الإهمال ، وما تركته ـ خوف الإطالة ـ أكثر .

ثانيا ـ أن النحاة المؤسسين المؤثرين الذين يمثلوا المصدر الرئيس للتدريس النحوي تعاملوا مع النص القرآني عند الاحتجاج للقواعد، بشواهد شعرية استغناء بها عن القرآن الكريم ، مع وجود الشواهد الدالة على القواعد التي احتجوا لها بين أيديهم ، فتركوها محتجين بالمجهول والمفرد الذي ليس له نظير معهم ، والمشكوك في قائله ، والمرتاب في متنه دون شواهد القرآن الموثقة سندا ومتنا ، وقد أوردت عددا مناسبا من القضايا التي تمثل هذا المحور ، وما تركته ـ خوف الإطالة ـ أكثر

ثالثا ـ أن النحاة المؤسسين المؤثرين الذين يمثلوا المصدر الرئيس للتدريس النحوي تعاملوا مع النص القرآني عند الترجيح بين القضايا التي دار حولها الخلاف النحوي ،فالمتتبع لهذه لقضايا يجد الأمر أشد وأبعد ، فنرى النحاة يرجحون أحكاما بالمنع على الرغم من ورود ما يؤيد جوازها في نصوص القرآن الكريم، وقد تعصب النحاة لقواعدهم فردوا حكم الجواز برد القراءة أو الطعن في القراء وذمهم ، وقد أودعت المبحث الثالث عددا من القضايا التي تثبت ذلك النوع من الإهمال للنص القرآني ، والتقديم لغيره من شواهد النحويين .

وبناء على هذه النتائج يمكن أن يترتب عليها أمران ، يجب التوصية بهما للعمل على علاجهما مستقبلا :

(١) الصلة بين صناعة النحو والمحافظة على النص القرآني من اللحن مسألة لا يمكن الإقرار بها بسلاسة ، إذا إن النتائج السابقة شواهد بينات على خلاف ذلك ،

فلو أن النحاة انطلقوا من القرآن محافظة عليه ، وحرصا على نصه ما كان لهم أن يهملوه في مناحي التقعيد على ما سبق رصده ، وما كان لهم أن يصل بهم الأمر إلى الطعن في نصوصه بالحكم عليها بالشذوذ والضعف والقلة ، والطعن في قرائه بأوصاف لا يمكن أن تصدر ممن نصب نفسه دفاعا عنه أو حرصا عليه .

(٢) الناظر في كتاب الله تعالى المتتبع لشواهده الصالحة لقواعد النحو العربي تمثيلا واحتجاجا وترجيحا يجد أننا في حاجة ماسة إلى إعادة صياغة النحو العربي لتكون القواعد النحوية مرآة لشواهد القرآن الكريم وقراءاته ،وكذا الصحيح من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا الصحيح من شواهد العرب .

هذا ، وآخر دعوانا الحمد الله رب العالمين . وصل اللهم على سيدنا محمد .

ثبت المراجع والمصادر

(١) الاستشهاد والاحتجاج باللغة د. محمد عيد عالم الكتب

(٢) الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو ،أمان الدين حتحات، دار الرفاعي للنشر و دار القلم العربي

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت ١٤٢٦ ـ ٢٠٠٦ ،دار المعرفة الجامعية

(٤) ارتشاف الضرب: لأبي حيان الأندلسي . تحقيق . د. رجب محمد عثمان ، وراجعه الدكتور رمضان عبد التواب الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٨ م

(٥) إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد ، محمود شكري الألوسي تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري / وزارة الأوقاف بالعراق١٤٠٢/ ١٩٨١

(٦) الإحكام في أصول الأحكام ، لأبي محمد علي بن حزم الظاهري ، مطبعة السعادة . القاهرة ١٣٤٥

(٧) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ٢ ١١١ المؤلف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله *العكبري تحقيق* :محيي الدين رمضان مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنبا ري النحوي ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ صيدا ، بيروت

(٩) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي د. محمد سمير نجيب اللبدي ، الطبعة الأولى ـ دار الكتب الثقافية الكويت ، ١٣٩٨ـ ١٩٧٨

(١٠) أسس الترجيح في كتب الخلاف فاطمة محمد طاهر ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه جامعة أم القرى

(١١) الأصول ... د. تمام حسان ، عالم الكتب ١٤٢٠ /٢٠٠٠

(١٢) أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم (بيروت ١٩٧٣)

(١٣) أصول الفقه لشمس الدين المفلح المقدسي ، تحقيق د. فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان ط١ (١٩٩٩)

(١٤) أمالي ابن الشجري ـ هبة الله بن علي الشجري ـ حيدر آباد ١٣٤٩

(١٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة العصرية، بيروت.

(١٦) البحث اللغوي عند العرب ، د. أحمد مختار عمر .عالم الكتب ، الطبعة الثامنة ٢٠٠٣

(١٧) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي مطبعة السعادة القاهرة الطبعة الأولى ١٣٢٨

(١٨) بذل النظر في الأصول .أمحمد عبد الحميدي الأسمري ت/ محمد زكي عبد البر / مكتبة التراث ـ القاهرة ط . الأولى ١٩٩٢

(١٩) تأريخ النحو للأستاذ علي النجدي ناصف دار المعارف

(٢٠) الترجيح النحوي في مسائل متعلقة بالعطف. مجلة / دراسات في اللغة وآدابها ـ فصلية محكمة / العدد العشرون ٢٠١٥

(٢١) التعارض والترجيح ص إعداد / أمحمد فرج علي فرحات . جامعة عمر المختار

(٢٢) التعريفات . للسيد الشريف على بن محمد الجرجاني الحنفي / تحقيق محمد علي أبو العباس ـ دار الطلائع ـ القاهرة ٢٠٠٩

(٢٣) والحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي د. عبد العال سالم مكرم ص مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤١٣ ـ ١٩٩٣

(٢٤) الحياة الاجتماعية وأثرها في المثال النحوي أ. محمد ناجي حسين ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير ، جامعة النجاح ـ كلية الدراسات العليا

(٢٥) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القاهر البغدادي طبعة بولاق ١٢٩٩ ، الطبعة الأولى

(٢٦) الدارسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث محمد حسين أل ياسين بيروت ــ دار مكتبة الحياة ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠

(٢٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون السمين الحلبي تحقيق محمد أحمد الخراط ـ دار القلم

(٢٨) رؤى لسانية في نظرية النحو العربي د. حسن حسين الملخ دار الشروق للنشر والتوزيع ط الأولى ٢٠٠٧

(٢٩) الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي ط٢ دار المعرفة ببيروت ١٩٧٠

(٣٠) ديوان حسان ثابت الأنصاري تحقيق الدكتور وليد عرفات دار صادر ـ بيروت ١٩٧٤.

(٣١) شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق محمد علي الريح هاشم مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر بالقاهرة .

(٣٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه منحة الجليل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الطلائع د.ت .

(٣٣) شرح ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين تحقيق محمد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلمية ١٤٢٠ ـ ٢٠٠٠.

(٣٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تحقيق \ طه عبد الرؤوف سعد المكتبة الوقفية دت .

(٣٥) شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد و الدكتور محمد بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤١٠

(٣٦) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري تحقيق محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية \ د.ت .

(٣٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق : عبد المنعم احمد هريدي ، دار المأمون للتراث ومركز البحث العلمي بجامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٠٢ ١٩٨٢ .

(٣٨) شرح المفصل ، لموافق الدين ابن يعيش الطبعة المنيرية ، وطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٢ ـ ٢٠٠١ د. إيميل بديع يعقوب

(٣٩) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لمحمد بت عبيسى السلسيلي ، تحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ـ دار الفضيلة بمكة المكرمة الطبعة الأولى ١٩٨٦ .

(٤٠) شواهد سيبويه من المعلقات د. عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة الطبعة (١) ١٤٠٧ .

(٤١) شواهد العيني على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك دار إحياء الكتب العربية فيصل ألبابي الحلبي .

(٤٣) القاعدة النحوية د . أحمد عبد العظيم عبد الغني دار الثقافة الجامعية ـ القاهرة

(٤٤) الكامل للمبرد . أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: د . محمد أحمد الدالي الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .

(٤٥) الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق عبد السلام هارون عالم الكتب

(٤٦) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري تصحيح مصطفى حسين أحمد، نشر دار الكاتب العربي، ١٩٨٦.

(٤٧) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١١ ٢٣٤ تحقيق ١محمد احمد جاد المولى (صيدا ـ بيروت ١٩٥٦)

(٤٨) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات ، منشورات جامعة أم القرى ، دار المدني للطباعة والنشر ١٤٠٥ ـ ١٩٨٤ .

(٤٩) معاني القرآن للفراء عالم الكتب الطبعة الثانية ١٩٨٠ تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار .

(٥٠) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب الطبعة الأولى الكويت ١٤٢١ ـ ٢٠٠٠ .

(٥١) المقتضب ، المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة وهامشها ، للنشر والتوزيع ١٤١٠ – ١٩٩٠

(٥٢) من تاريخ النحو ، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ، مكتبة الفلاح

(٥٣) النحو الوافي. تأليف الأستاذ عباس حسن الطبعة الثالثة ـ دار المعارف بالقاهرة د.ت

(٥٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الين السيوطي تحقيق ١ الدكتور عبد العال سالم مكرم ـ مؤسسة الرسالة ١٤١٣ ـ ١٩٩٢